الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة عمار ثليجي –الأغواط-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية.

مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

نخصص: العلاقات الدولية.

الموسومة بـــــــــــــ:

تفعيل دور الإتحاد الإفريقي في حلّ النّزاعات والحدّ من التّدخل الأجنبي .

تحت اشراف الدكتور:

❖ د.دحماني العيد

من اعداد الطالبة:

بلعكرمي نصيرة

أمام لجنـــــــــة المناقشـــــــــــة

الأستاذ خليفي رابح	. جامعة عمار ثليجي – الأغواط	رئيـــــــسا
الأستاذدحماني العيد	. جامعة عمار ثليجي – الأغواط	مقـــــــــــــــــررا
الأستاذ بن سماعيل	. جامعة عمار ثليجي – الأغواط	منـــــــــــاقشا

السنة الجامعية 2022-2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة عمار ثليجي –الأغواط–
معهد الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية.

مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

نخصص:العلاقات الدولية.

تفعيل دور الإتحاد الإفريقي في حل النزاعات والحد من التدخل الأجنبي .

تحت اشراف الدكتور:

❖ د.دحماني العيد

من اعداد الطالبة:

❖ بلعكرمي نصيرة

أمام لجنـــــــة المناقشـــــــــة

الأستاذخليفي رابح	. جامعة عمار ثليجي – الأغواط	رئيـــــــسا
الأستاذدحماني العيد	. جامعة عمار ثليجي – الأغواط	مقـــــــــــــــــررا
الأستا. بن سماعيل	. جامعة عمار ثليجي – الأغواط	منـــــــــــاقشا

السنة الجامعية 2022-2021

بسم الله الرحمن الرحيم

ان الحمد لله ، الذي علم الانسان مالم يعلم ، وعلمه البيان ليفرق الحق عن الباطل ، والذي بعونه وتوفيقه انجزت هذا العمل

اما بعد .....فإنني أتقدم بعد الشكر لله

أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي الفاضل حفضه الله وادامه ان شاء الله الدكتور**دحماني العيد**

الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه طيلة مدة المذكرة .

أتوجه بشكري الخاص لأعضاء اللجنة فلهم من الله الأجر ومني كل الشكر والتقدير

كما أتقدم بالشكر الى كل أساتذة كلية العلوم السياسيةبجامعة عمار ثليجي الذين اناروا لي الطريق

والى كل من ساعدنا في انجاز هذا العمل.

والشكر الى كل الزملاء والاقارب.

إهداء

إلى من قاسمتني دقائق أنفاسها وحلو أوقاتها وأهدتني ريعان شبابها منبع الحب والحنان أمي الغالية والعزيزة أطال الله في عمرها .

إلى من كتب إسمه بحروف من ذهب في قلبي إلى من شقي لأجل سعادتي وعلمني أصول الحياة وكيف أجعل من آلام الهزيمة أمال العزيمة أبي الغالي العام أطال الله في عمره .

إلى زوجي "**شلالي علي**" إلى الذي كان السكن والمأوى والذي كان السند لي من أجل الوصول إلى هذه المكانة.

إلى من منحهم فؤادي وملكوا الوريد والشريان إخوتي الأعزاء و أولادهم .

مقدمـــــة

مقدمة

يُشكل الاتحاد الافريقي دفعة قوية لاحلال السلام والأمن في افريقيا حيث يعكس القانون التاسيسي للاتحاد ادراكا وتزايدا لاهمية تعزيز الامن والاستقرار في القارة ,وذلك امر مسلم به فبدون السلام والامن يصبح عن التكامل والوحدة حديثا لامعنى له وفضلا عن ذلك فان القانون التاسيسي للاتحاد يطرح رؤية جديدة لعملية التصدي للصراعات،بالنسبة للادارة او الحل يقوم على الاقتراب على مفاهيم وقواعد سلوكية، تدخل بيئة العمل الجماعي الافريقي بصورة واضحة لاول مرة من ذلك مثلا الدور المحوري للتنظيم القاري في عملية احلال السلام والامن من خلال حق التدخل في حالات معينة وحق الدول الاعضاء في طلب التدخل , هذا الى جانب مايفتحه القانون التاسيسي من افاق جديدة في العمل الجماعي الافريقي في مجالات وضع وتنسيق اساسيات الدفاعية المشتركة للقارة الامر الذي قد يمهل الطريق لاقامة النظام الافريقي للامن الجماعي على المستوى القاري والعالمي لم تكن موجودة من قبل .

فقد برزت الصراعات الداخلية بالاضافة لما تبقى من صراعات حدودية وغيرها ,وتضاعفت في افريقيا فيما بعد الحرب الباردة ففي النصف الاول من التسعينات وأيضا شهدت القارة تغيرات سياسية وإقتصادية مهمة ورغم أن مناطق أخرى من العالم خاصة العالم الثالث قد تأثرت كذلك بأنتهاء الحرب الباردة ألا أن التأثيرات التي طالت إفريقيا كانت أكثر عمقا وأوسع إنتشارا بما مناطق العالم الأخرى فإنه قد انتشر في افريقيا نحو نصف الصراعات الداخلية في العالم فمن بين نحو 35حربا داخلية او اهلية على مستوى العالم كانت تدور 16منها في افريقيا وحدها , اما بسبب عوامل عرقية او دينية او اقليمية او اقتصادية , وقد صنف بعض الصراعات من حيث اسبابها فكانت عديدة لنشوب الصراع , وشكلت العرقية اهم هذه الاسباب فمنها عسكرية من قبل عدوان خارجي، عداء او كراهية، تأييد جماعة متمردة او جماعات انفصالية واسباب سياسية ودولية , خلافات

حدودية ومنه أتى الإتحاد الإفرقي لمجابهة النزاعات وتحقيق السلم والأمن في القارة السمراء.

- **الأهمية العلمية:**

تعود أهمية موضوع حل النزاعات بشكل عام، كونه صار يمثل ظاهرة عالمية ال تقتصر على أقاليم معينة أو دول محددة كما أنه صار مرتبطا وإلى حد كبير بهيكل النظام الدولي خاصةبعد الحرب الباردة، ومن ثم فهو مرتبط بظاهرة انتشار النزاعات في إفريقيا وتعددها، ممايكسبه أهمية متزايدة في إطار مواضيع دراسة العلاقات الدولية المعاصرة والتنظيم الدولي

- **الأهمية العملية:**

ترجع الأهمية العملية لموضوع الدراسة للدور الذي أصبح الاتحاد الإفريقي يلعبه في عملية حل النزاعات خاصة في ظل بروز فكرة الإقليمية الجديدة التي تأكد على ضرورة وأهمية تسوية النزاعات في إطار إقليمي خاصة على مستوى القارة الإفريقية بالنظر إلى الانشغال العالمي في قضايا أخرى من ناحية، وضعف منظمة الوحدة الإفريقية في عملية حل النزاعات من ناحية أخرى.

- **مبررات اختيار الموضوع:**

هناك أسباب عديدة دفعتني للبحث في موضوع دور الإتحاد الإفريقي فيتحقيق الأمن والسلم في إفريقيا وألخصها فيما يلي :

-إعتبار أن معظم الدول الإفريقية شهدت إنهيارا كليا .

-كما أنه وعلى إعتبارنا ننتمي إلى المنطقة الإفريقية فمن مهمتنا كدارسين الإهتمام بالمواضيع التي تمس منطقتنا

– تفاقم ظاهرة النزاعات في القارة الإفريقية وانتشارها في معظم أرجائها ،حيث أصبحت تتخذ أشكالاتتنوع بتنوع الأسباب ،الأهداف وأطراف النزاع.

–تزايد الإهتمام بمسألة تسوية النزاعات خاصة وأن انعكاساتها باتت تمس بشكل كبير كلا من الأمن الإقليمي والعالمي .

– تعاظم دور المنظمات الاقليمية في مجال تسوية النزاعات وذلك في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة ،حيث أصبحت تمثل الثلث الثاني من بين النظم المهتمة بتسوية النزاعات المعاصرة .

أدبيات الدراسة:

تم الإعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من الدراسات التي كانت منطلق البحث التي تعالج الإتحاد الإفريقي والصراعات في القارة الإفريقية، على سبيل المثال لا الحصر نذكر:*كتاب "التقريرالإستراتيجي" لمؤلفه محمود أبو العينين

*كذلك مؤلفه الآخربعنوان الإتحاد الإفريقي ومستقبل القارة

*بدر حسن الشافي "تسوية الصراعات في افريقيا(نموذج الإكواس)"حيث تناول فيه كل تدخلات الإكواس في حل النزاعات في منظمة غرب افريقيا كما تطرق بالتحليل والوصف الى الهيكل المؤسسي للجماعة والآليات المعتمدة في حفظ السلام .

- **إشكالية الدراسة:**

في هذا الإطار تتمحور إشكالية يتم طرحها.

❖ **كيف تعامل الإتحاد الإفريقي مع النزاعات والتهديدات الأمنية الواقعة في الدول الإفريقية.؟**

وتندرج تحتها إشكاليات فرعية:

-ما طبيعة النزاعات في إفريقيا ؟

-فيما تتمثل آليات الإتحاد الإفريقي لحل النزاعات ؟

-ماهي التحدياتالتي واجهت الإتحاد الإفريقي ؟

- **فرضيات الدراسة**

وللإجابة على الإشكالية يمكن وضع مجموعة من الفرضيات كالتالي:

* النزاعات الحاصلة في افريقيا لها اسباب ادت الى تجذرها ؟

* استمرارية وجود اللامن في القارة الإفريقية أدى الى ضرورة وجود منظمة اقليمية لضمان الإستقرار ؟

* إن التدخلات الأجنبية في النزاعات الإفريقية أدت مواجهته الى تحديات حدت من فاعلية دورالإتحاد الإفريقي؟

- **أدوات الدراسة:**

الإطار النظري:

- **المنهج القانوني:**

يتجسد المنهج القانوني من خلال دراسة الإطار القانوني للمنظماتالإقليمية وكذا دراسة تسوية النزاعات من الزاوية القانونية ومدى تطابق الفعل مع القاعدة القانونية، إضافة إلي البحث في مختلف الآليات، الاتفاقيات و المواثيق التي تم استخدامها في إطار الاتحاد الإفريقي بعرض تسوية النزاعات.

- **المنهج التاريخي:**

يعتمد المنهج التاريخي علي تسجيل أحداث الواقع الدولي متسلسلة حسب توقيت حدوثها وهو سرد للأحداث دون تفسير أو تعميم ليتمكن من فهم التسلسل الزمني لها والعوامل المتحكمة فيها من اجل تفسير أوضح لها ،عن طريق الاعتماد عيي معطيات وسوابق ذات طبيعة لقانونية أو سياسية و وتحليلها ليتمكن من التنبؤ بما سيحدث في المستقبل.

- **المنهج الوصفي:**

يعتمد المنهج الوصفي على وصف ما هو كائن، وجمع البيانات عنه، وتفسيره وتحديد العالقات بينالوقائع، كما يهتم بتحديد الممارسات الشائعة أو السائدة والتعرفعلى المعتقدات عند الأفرادوالجماعات، وطرق نموها وتطورها وذلك عن طريق جمع البيانات ووصف الظروف ثم تنظيم هذهالبيانات وتحليلها، واستنباط الاستنتاجات ذات الدالة والمغزى بالنسبة للمشكلة المطروحة للبحث.

- **الإطار المفاهيمي:**

الحرب:

تعني الحرب استخدام القوات المسلحة في النزاع ما، وبخاصة بين البلدان[1] ويرتبط مفهوم الحرب باستعمال العنف، ولهذا جاءت أغلب التعاريف على أنها عنف منظم باستعمال القوة المسلحة ويعرفها "كوينسي راين" كـــ »اتصال عنيف بين وحدات متميزة ولكن متشابهة[2].

[1] - مارتن غريفيش وتيرى أوكاالهان، **المفاهيم الأساسية في العالقات الدولية**، دبي:1881 مركز الخليج للأبحاث، ط2، 2010، ص 211.

[2] - بوكسيل ذهبية مرجع سابق ذكره، ص.33

ثمة عدد من النظريات التي تسعى إلى شرح أنماط الحرب والسلام بين الدول في النظام العالمي، فيقول بعض المفكرين أن الأسباب الكامنة وراء الحرب قد تكون موجودة في هيكلة السلطة والتحالفات في النظام العالمي، أو في طريقة تغيير هذه الهيكلية مع الزمن، ويقول البعض الأخر أن جذور الحرب ترجع إلى العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية الداخلية في الدولة.

ويرى بعض المفكرين الآخرين أيضا أن الدول الديمقراطية الليبرالية دول مسالمة بطبيعتها، بينما الدول المستبدة أكثر ميال للحرب.

كما قيل إن جذور حروب معينة ترجع إلى محاولات يقوم بها قادة سياسيون لحل مشكلاتهم الداخلية عبر إتباع سياسة خارجية عدائية على فرضية أن النزاع الخارجي سيعزز التناغم الداخلي، وقد جرى شرح الحرب أيضا بوصفها محصلة سوء إدراك ونتيجة الضغط النفسي الذي تمارسه الأزمة على مركز صنع القرار فالحرب هي الة قيام صدام عسكري بين قوتين أو دولتين أو جماعتين باستخدام أي نوع من أنواع لأسلحة سواء أكانت تقليدية أم متطورة أو نووية.

والحرب هي صدام ومواجهة بين القوات المسلحة، كل من الطرفين يرمي عن طريقها إلى صيانة حقوقه ومصالحه في مواجهة الطرف ألأخرى الحرب هي نتيجة صراع المصالح، تعرف من الناحية القانونية بأنها نضال مسلح بين الدول بقصد تحقيق غرض سياسي.[1]

الصراع:

الصراع سمة من سمات الحياة، فالحياة ككل بطبيعتها صراع مختلف الدرجات والطبيعة، بين الأفراد وبين السياسات الداخلية لألمم حيث الرأي ضد الرأي والمصلحة

[1] – مارتن غريفيش وتيري أوكاالهان، مرجع سابق ذكره، ص212.

ضد المصلحة، فإننا نجد أن السياسات الدولية تتقاسم هذه الصفات في كل مكان وزمان، حيث أنه ليست العالقات بين الدول دائما مستقرة وهادئة[1] ومن بين التعريفات الشائعة عن الصراع هو كونه تصادما لإرادات وقوى خصمين أو أكثر، حيث يكون هدف كل طرف من الأطراف تحطيم الآخر جزئيا أو كليا، بحيث تتحكم إراداته في إرادة الخصم، ومن ثم يمكنه أن ينهي الصراع، مما يحقق أهدافه وأغراضه، اختلف البعض مع هذا التعريف حيث يرون أن تحطيم إرادة طرف كليا أو جزئيا أصبح أمر مستحيل في ظل الوضع الحالي بسبب تداخل المصالح الإقليمية، بحيث أصبحت معظم الصراعات الإقليمية صراعات إقليمية وعالمية في حقيقتها و ان كانت إقليمية في ظاهرها، كما أن الصراع في كل القوانين التي تنظمه والتي يمكن ان ينتهي بتحقيق الأغراض الكاملة،

بعض الإنتصارات و بعض الهزائم يتنازل كل طرف عن جزء مما يريد تحقيقه والإكتفاء بالممكن، لذا يصبح التعريف الأدق هو استخدام تعبير تليين إرادة الطرف الآخر بدلا عن تحطيم حتى ينتهي الصراع بما يحقق الأغراض الرئيسية للأطراف المتصارعة لمصالح في نظام فوضوي يؤدي إلى صراع. تعريف آخر قدمه "لويس كوسر")وجد قبوال من عدد كبير من العلماء الدارسين(يرى الصراع بأنه "النضال المرتبط بالقيم والمطالبة بتحقيق الوضعيات النادرة المميزة بالقوة والموارد. حيث تكون أهداف الفرقاء تحييد أو إيذاء والقضاء على الخصوم.[2]

تسوية النزاع:

هي العمل على وضع حد للنزاع القائم بالتطرق لعدد من جوانبه أو لجانب محدد بهدف مساعدة الأطراف المتنازعة على فهم حاجات ومطالب كل طرف وذلك من خلال وسائل

[1] – بوكسيل مرجع سابق ذكره ص 34

[2]- مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، مرجع سابق ذكره، ص ص 18- 39.

التسوية المختلفة سواء السلمية أو العسكرية. تجدر الإشارة إلى أنّ مفهوم تسوية النزاعات يختلف عن مفهوم حل النزاعات بالرغم من خلط بعض الباحثين بينهما، فالتسوية تتضمن إمكانية نشوب النزاع واندلاعه من جديد خاصة في ظل غياب مفاهيم بناء السلام والدبلوماسية الوقائية، في حين يقضي الحل بمعالجة جذور النزاع المختلفة والقضاء عليها نهائيا بشكل يجعل من ظهور النزاع من جديدا أمرا مستبعدا كليا.

حفظ السلام: يشير إلى كل الجهود التي تتخذ أثناء النزاع بغرض تخفيض أو إزالة مظاهره والوصول إلى درجة من إلا لعنف يتم معها العمل على إيجاد أساليب لتسوية النزاع. فالغرض من حفظ السالم ليس تسوية النزاع وإنّما الوصول إلى حالة من اللاعنف. [1]

إدارة النزعات الدولية:

إن مفيوم إدارة النزاعومضمونه الأساسي يتمثل في انه عملية تيدف إلى الحد من النزاعأو التهدئة أو الاحتواء أو منع تصاعد النزاع و العنف، فهو عملية تسعى في غالب الأحيان للوصول إلى تسوية [2]

لمعالجة هذه المشكمة البحثية والتساؤلات المتفرعة يتطلب منا منهجيا الاستناد إلى الأطر النظرية الملائمة في تحميل وتفسير ظاهرة النزاعات الموجودة في القارة الإفريقية بمختلف مستوياتها والإلمام بالمفاييم المرتبطة بها ، وفي هذا الصدد تعتبر الظاىرة السياسية في افريقية متداخلة العوامل من حيث النشأة والتكون ومتعددة المتغيرات من حيث الدّ ارسة والتحميل بحيث لا يمكن الوقوف على مسؤولية متغير واحد في تطور ظاهرة معينة وبهذا ارجع إلى خصوصية المجتمعات الإفريقية من جهة والى طبيعة الأنظمةالسياسية وعلاقتها بالتشكيلات المجتمعية الأخرى من جهة ثانية

- زياني كلثوم مرجع سابق ذكره ص 64.

3.دحماني العيد, تفعيل دور المؤسسات الإفريقية في حل النزعات .

وبما انّ موضوع الدارسة يندرج ضمن نظرية تحميل النزاعات فقد اصبح لزاما ان تخضع الدارسة الى اساليب التحميل المعاصرة للنزاعات بغرض التفسير وتحديد الاسباب كما نبحث من خلاليا في تحميل بيئة النزاع واثناء النزاع وما بعد النزاع لمتركز النتائج التي من شأنهاتساهم في وقف النزاعات في القارة الافريقية الذي اصبح أمرا ضروريا نظرا لانعكاسات النزاعات المسلحة على شعوب المنطقة والتدمير الذي يلحق باقتصادايات الدول الافريقية خاصة وان بعض مستويات النزاع يتعذر تسويتيا لعقود من الزمن وقد يشتمل النزاعالواحد في الدولة الافريقية على اكثر من شكل بين حرب اهلية وانقلابا عسكريا وحركات تمرد ونزاع حدودي وبناء على ما تقدم نقترح الاطر النظرية التالية:

1.المنظور الواقعي في تحميل النزاعات.

أ.الواقعية الكلاسيكية:

لفهم مصدر النزاعات بمختلف مستوياتها الداخلية الاقليمية والدولية تمثل المدرسة الواقعية أهم توجه نظري اعتمد على الدولة كوحدة تحليل رئيسية في العلاقات الدولية **عند** "**مورغانثاو** " بالاستناد الى طبيعة الدول والى طبيعة انظمتهاو مؤسساتها ، ونخبها التي في النهاية هي تصرفات الانسان الذي تغلب عليه طبائعه وميوله وبما أهو يتصرف باسم الدولة ولذلك يمكن إرجاع الخلافات إلى مصدرها الأساسي أكثر من الدولة "**أ رنولد ولف رز**")الحروب ترجع إلى طبيعة الإنسان(، ولا يمكن حدوث شيء في السياسة الدوليةإلا إذا حدث شيء داخل الإنسان، وعليه فمصالح الدول ىي مصالح الإنسانية.

وبحسب المدرسة الواقعية فإن غياب المؤسسات والإجراءات لحل النزاعات في العلاقات الدولية ،)مقارنة بالنظام الداخلي(يجعل من متغير القوة كمحدد رئيسي للسلوك الدولي حيث أنه في ظل نظام دولي يفتقد الحكومة المشتركة من الضروري لكل وحدة في هذا

النظام أن تسعى لضمان أمنها اعتمادا على قوتها الذاتية وأن تراقب قوة الدول المجاورة لها

ومن هنا ترتبط القوة والنزاع بناء ا على الواقع السياسي الدولي ،الذي أساسه الصراع من أجل القوة فتتحول القوة وسيلة تصبح القوة فيهاهي الوسيلة والغاية، فأي عضو دولي يمارس نشاطه في البيئة الدولية يعتمد على قوته الذاتية ويستهدف أيضا تحقيق قوته الذاتية بالحفاظ عليها والعمل على زيادتها على اعتبار أن القوة في مثل هذه الحالة هي هدف، وتبعا لذلك فإن الدول تدخل في نزاعات دائمة ومستمرة

ب.الواقعيون الجدد:

اما بالنسبة للواقعيين الجدد فإن لهم نظرة مغايرة محورىا أن الساحة الدولية قد عرفتبرواز متزايدا لفواعل جديدة في النظام الدولي كالمنظمات الحكومية وغير الحكومية أو في شركات متعددة الجنسيات ، وهو ما أدى إلى تشكل فاعل جديد مستقل عن الأطراف المشكلة هو وهو بنية النظام الدولي الذي هو محصلة التفاعل بين جميع الوحدات ولذلك فالنظام الدولي يتكون من عدد من القوى العظمى يسعى كل منها إلى البقاء والاستمرار، وعليه فقد كان تركيز الواقعية الجديدة على البناء الفوضوي للنظام الدولي بدلا من الإنسان والدولة **ومنه** إذا كانت سمة النظام الدولي هي البناء الفوضوي فإن هذا يقود إلى انتهاء الثقة بين أطرافه فكل دولة أو جماعة اثنية تسعى إلى تطوير قوتها للمحافظة على الذات أو البقاء وحماية نفسها من أي خطر خارجي، فإن ذلك يدفع إلى تنامي شعور الدول الأخرى بأن هذه الدولة تمثل تهديدا مباشرا لبقائها، وهذا التهديد لا يقتصر على الجوانب الأمنية بل يتعداه إلى الجوانب الاقتصادية والثقافية وهو ما يستوجب البدء بعمليات التسلح وتعبئة الجيوش للحفاظ على مصالحها الوطنية أي أن فوضوية النظام الدولي تؤدي إلى إنماء مشاعر الخوف والشك بين الدول فتصبح أمام سياسة السباق نحو التسلح، وعلى أساس ذلك تتشكل المعضلة الأمنية الدولية التي تعبر عن حالة

الخوف التي تنتاب أحد الأطراف)دولة أم جماعة(تجاه طرف أخر كما طرح "**بوزان**" تفسيرا واقعيا للصراع العرقي مشيرا إلى أن انهيار الدول متعددة الأعراق من شأنه أن يضع الجماعات العرقية المتنافسة في حالة الفوضى ويؤجج بالتالي التخوفات الحادة ويغري كل جماعة باستخدام القوة من أجل تحسين وضعيا النسبي.

1. **المنظور النيوماركسي** :

يبحث هذا الاتجاه في طبيعة العلاقات الدولية التي لا تخرج عن إطار ما يُعرف بالتبعية ، حيث يرى بأنّ بنية العالم هي بنية هرمية تسيطر عليها القوى الكبرى و تعبر النظرية عن واقع دولي معين ، من خلال تشخيص طبيعة العلاقة بين الدول المتقدمة والدول النامية لذا فإنّ نظرية التبعية تنطبق على واقع العالم الثالث في ارتباطه بالدول الرأسمالية منذ القرن التاسع عشر) 19م(عندما أدى التطور الرأسمالي في الدول الغربية إلى البحث عن حلول للازمات الناجمة عن تراكم أرس المال وزيادة فائض الإنتاج من خلال التوسع على حساب الدول المتخلفة وهو ما اعتبر بعملية التكيّف التي شملت كل الدول الإفريقية واسيا وأمريكا اللاتينية كتوابع) Satellites (لدول المتروبول) Metropole (في النظام العالمي وبناءا على هذا التصور فإنّ تواجد القوى الكبرى في إفريقيا من خلال الشركات المتعددة الجنسيات وتحكميا في معظم ثروات الدول الإفريقية من خلال احتكارها لتكنولوجيا الإنتاج والصنيع يُبقي هذه الدول في التبعية المطلقة لارتباط دخولها القومية باستثمارات الدول المصنعة وهو ما يُفسر ظاهرة التنافس الدولي في القارة ، كما يصاحب هذا التنافس التواجد العسكري في العديد من الدول الإفريقية بذريعة حماية المصالح وتحقيق الأمن في المنطقة وهوالأمر الذي يفسرمعوقات تنميةللدول التابعة بمختلف الأساليب والآليات نتيجة القيود المفروضة عليها اقتصاديا وسياسيا.

2. مقاربة الحتمية:

يرى أنصار هذا الاتجاه بأنّ النزاعات المسلحة في إفريقيا حتمية لا يمكن تفاديها بسبب الخصوصية التي تتميز بها المجتمعات الإفريقية من حيث التركيبة الاجتماعية والظروف التي تعرضت لها خلال فترة الاستعمار الأوربي الذي ترك اثارا بليغة في تغيير طبيعتها وتركيبتها التي وُجدت عليها حسب هويتها واعرافها ونظامها القبلي الخاص بها ، حيث اوجد الفوا رق الاجتماعية داخل المجتمع الواحد أو الجمع بين عدة جماعات عشوائيا مما تشكلت مجتمعات هجينة في تكوين الدولة ، كما عمِل الاحتلال على خلق مبدأ الأفضلية والتمييز بين القبائل وتجنيد البعض منها في استحواذه على مستعمرات جديدة وهذا ما اوجد خلفية تاريخية بين القبائل الإفريقية تجسدت معظميا في الصراع الدائم على السلطة أو على الثروات في المناطق ذات المجتمعات الهجينة.[1]

ويرجع تاويل النزاعات في افريقيا بأنه نتاج للعمليات التاريخية المعقدة لبناء الدولة الافريقية إذ اصبحت اكثر تحديا بسبب التغيرات التي فرضت خلال فترة حكم الاستعمار ومن انصار هذا الرأي محمد ايوب في كتابه" مأزق الامن في العالم الثالث (The Third World Security Predicament) حيث يربط جيود بناء الدولة في حقبة ما بعد الاستعمار وسائر دول الجنوب بحتمية النزاع مستدلا بدخولها في مأزق امني نتيجةالتناقصات في التوجيات السياسية والاقتصادية عقب الاستقلال لبناء الدولة و وضغوطتأخرها للحاق بالعالم ولهذا ما يحدث من اضطرابات في الدولة الافريقية ليسبالخصوصية الافريقية ،فهو متبع في عديد من مناطق عالم ما بعد الاستعمار.

3. مدخل التوظيفي:

يرى هذا الاتجاه أنّ للهويات أهمية بالغة في بروز النزاعات الإفريقية من حيث علاقتها بالأبنية السياسية الداخلية فالقبيلة تمارس نفوذها السياسي بآليات مختلفة سواء من خلال المؤسسات الرسمية أو غير الرسمية وقد تجسدت هذه العلاقة في كثير من الحروب

1-د.دحماني العيد، **تفعيل دور مؤسسات الإتحاد الإفريقي في حل النزاعات**

الاهلية بسبب الصراع القائم مع النظام السياسي من جهة أو تتنافس وتتواجه فيما بينها للوصول الى السطة خوفا من تسلط قبيلة على أخرى من جهة ثانية، غير أنّ هذه المكونات في معظم الازمات التي تتسبب فيها تكون نتيجة توظيفها وتسييسها من قبل اللاعبين السياسيين والنخب المحلية فالاختلافات الموضوعية بين القبائل لن تتحول إلى نزاعات الهوية إلا بالإاردة السياسية للسلطة المهيمنة والنخب المحلية .1

وهذا ما يعبر عليه بالتوظيف السلطوي ليستفيد النظام السياسي من الوضع القائم في تحقيق مكاسبه من خلال تفعيل المواد الدستورية التي تدعمه كسبا للوقت إلى غاية إعادة تمركزه والتمكن السيطرة على الوضع وتنشأ النزاعات بسبب ما يقوم به السياسيون وفق شبكة الراعي

– الزبون ، حيث يتم استحداث المليشيات والجيوش الخاصة بهم في ادارة النزاع كما تُستخدم موارد الدولة وتجند امكانياتها في غير مجالاتها التنموية والصحية ، وهذا النوعمن النزاعات عادة ما تكون نتائجها فشل الدول.

الفصل الأول

النزاعات في القارة الإفريقية

المبحث الاول : طبيعة النزاعات في القارة الإفريقية

تعرف الصراعات بأنها تضارب في المصالح نتيجة لتعارض الأهداف والتوجهات بين طرفيين أو أكثر)شخصيين أو مجموعتين أو دولتين(وجماعة داخلية وخارجية أو خارجية أو توجهات في قضايا إقتصادية أو سياسية أو إجتماعية ولا يمكن فصله من مظاهر الحياة الأخري إذ أنه لولا التنوع والتعدد والإفتراق لما يجرى به تيار الحياة إلا أن تطور وتكاثر المجتمعات يفقد إيجابيته اذا تحول من إلى الضعف إلى السلم ومن التنافس إلى الاقتتال وبذلك يكون أداة تخريب و الدو لة الواحدة يكون السلام هو السائد، وعندما تكون دولتان تصبح الحرب واردة أو قائمة، وعندما تكون ثلاثة دول فأكثر يبدأ التحالف وهذا ما تفسره سيرورة العلاقات الدولية التي لا تخرج عن ثلاث صور: تعاون، خلاف، أو تسوية الخلاف،ويرتبط النزاع بتناقض المصالح التي تتحكم فيه إرادة الدول الطبيعية في السيطرة والتوسع والبحث عن ً التفوق ،الشئ الذي يدفعها لاكتساب عناصر القوة، ليس لذات القوة بل لردع الآخرين و الحاق الهزيمة بهم اذا تطلب الامر ذلك.

و ظاهرة النزاعات بشكلها الحالي مع ظهور الدول الحديثة عموما، وعلى الرغم من أنّ مجتمعات ما قبل الدولة الحديثة شهدت أشكال مختلفة من النزاعات، إلا ّ أنّ أشكال هذه الأخيرة، كثافتها، آلياتها ومداها الزمني تختلف بشدة عن تلك التي شهدتها الدول الحديثة، ففي القارة الإفريقية نشأت ظاهرة النزاعات عبر عملية تطورية تشتمل على عدد من العناصر والمكونات التي تبدأ مع بروز ونمو اتجاهات الرفض والخالف بشأن قضايا محددة للنزاع فيما بين الأطراف المختلفة، ثم اتجاه كل طرف نحو تنظيم تفاعلاته النزاعية مع الأطراف الأخرى.

المطلب الاول: تعريف النزا ع

لفظ النزاع يستعمل للإشارة إلى معنى مجرد مادي ملموس مثل القتال والمعارك . كما أشارت العديد من الدراسات الحديثة للنزاعات في عقد التسعينات أن هناك تراجعاً في النزاع بين الدول وإرتفاعا في النزاعات الداخلية والتي أصبحت أكثر عنفا ودموية وتأثر ا العديد من مواطني هذه الدول ونزوح الملايين منهم وفتكت الأوبئة بالآلاف الى جانب الإنتهاك في حقوق الإنسان والخسائر الاقتصادية والضرر الكبير حيث قتل ما لايقل عن ثمانية عشر مليوناً واضطربت الحياة السياسية وتجاوزت آثارها إلي دول الجوار مثلما حدث في البحيرات والسودان وترتب علي ذلك المزيد من الإنتهاكات والتحلل للنسيج الإجتماعي وضعف وانهيار مؤسسات الدول مما جعل الإهتمام الأكبر من جانب الدول الكبرى بالإسهام في حل التراعات الداخلية

1- يعرف النزاع على أنّه " تعارض أو تصادم بين اتجاهات مختلفة، عدم توافق في المصالح بين طرفين أو أكثر، مما يدفع بالأطراف المعنية إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره بشتى الوسائل. فالنزاع يكمن في عملية التفاعل بين طرفين على الأقل ويشكل هذا التفاعل معيارا أساسيا لتصنيف النزاعات[1]

كما يعرف جسمي دورتي وروبرت بالستغراف النزاع الدولي من الناحية الاصطلاحية بقولهما: "يستخدم مصطلح النزاع عادة للإشارة إلى وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد سواء قبيلة أو مجموعة عرقية أو لغوية أو ثقافية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسيةأو أي شيء آخر- تنخرط في تعارض واع مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة سواء- قبيلة أو مجموعة عرقية أو لغوية أو ثقافية أو دينية أو

[1] - ناصف يوسف(**حتي، النظرية في العلاقات الدولية**، دار الكتاب العربي، ألاردن ،7794 ،ص 327

اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية لأن كل من هذه المجموعات يسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعالة أواما تبدو أنها كذلك.[1]

فرق ويمكن أن نعرف النزاع بأنه تعارض وتصادم بين اتجاهات أو عدم توافق في المصالح بين طرفين أو أكثر وهذا ما يدفع بها مباشرة إلى الرفض بالوضع القائم والعمل على تغيره ومن هنا تطرح وسيلة العنف [2]

عرف "ناصف وٌسف حتى" النزاع فً بعده اللغوي و الاصطلاح، و لغة تعنً صراع و نزاع و تضارب و شقاق وقتال أما اصطلاحا فحٌدث النزاع نتيجة تقارب و تصادم بٌنٌ اتجاهات مختلفة أوعدم التوافق في المصالح بين الطرفين أو أكثر ما ٌدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم أو محاولة التغيير.[3]

أماّ البوليمولوجيا فهي تنظر إلى "النزاع المسلح على أنّه تعبير عن المجتمعات التي تولده، وأيضا عامل حاسم فى تغيير وتطوير هذه المجتمعات فالحروب والثورات تعبر عن نفسها في صور شتى: معارك، عمليات فنية وسياسية ودعائية ،استراتيجيات، تحالفات، قطع عالقات مفاوضات، معاهدات،ولكن الأهم من ذلك كله، هو تعبيرها عن حقائق اجتماعية بنيوية أكثر عمقا، وعن متغيرات للصراع تتجاوز هذه الظواهر المرئية المحدودة.[4]

---

[1]- (جيمس) دورتي و(روبرت) بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العالقات الدولية**، ترجمة: د.وليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، طبعة 7 ،7794 ،ص

[2]- حسين قادري،**النزاعات الدولية دراسة وتحليل**، منشورات خير جليس:الجزائر،2007

[3] - ناصف يوسف حيت، **النظرية في العالقات الدولية** ، بريوت:دار الكتاب العريب، الطبعة ألولى ،1985 ، ص292

[4] - (غاستون) بوتول و (رينيه) كارير، **تحدي الحرب: 2471 -2747 قرنان من الحروب والثورات**، ترجمة: هيثم كيالني ،دار طالس، سوريا،1988 ص 112

النزاع الدولي:

يقصد بالنزاع الدولي "خالف بين دولتين على مسألة قانونية أو حادث معين"، أو بسبب تعارض وجهات نظرهما القانونية أو مصالحها.عرفت المحكمة الدائمة للعدل الدولي، النزاع الدولي على أنه خالف حول نقطة قانونية، أو واقعية، أو تناقض وتعارض للطروحات القانونية أو المنافع بين دولتين[1].

كما يعرف أيضا النزاع الدولي على أنه الوضع الناشئ عن اصطدام وجهات النظر بين دولتين أو أكثر وتعارض مصالحها حول موضوع أو مسألة ما، وبدت هذه الأمور للوهلة الأولى متناقصة بينهما ولكن في حالة التقارب بين الطرفين يمكن معالجة هذا الخ لاف وحله حلا سلميا بالطرق الودية والدبلوماسية[2].

المطلب الثاني: انواع النزاعات وخصائص النزاعات.

- **أنواع النزاعات:**

صنفت النزاعات إلى ثلاثة أنواع:

نزاع عنيف : Conflict Violent) وهو نزاع يعرف بأنه عالي الحدة) intensity high وهي الحالة التي ينفرط فيها عقد النظام ويؤدي الى تفكك الدولة وانهيارها وفتح الباب للجماعات المسلحة مثلما حدث في رواندا ويحدث الآن في الصومال

وهنالك عناصر رئيسة للتحقق من النزاع العنيف وهي :

جوهرية احتدام التنافس في الموارد الطبيعية والسيطرة على الحكم والايدولوجيا وصلاحيات الإقليم .

---

[1]- كمال حماد، **النزاعات الدولية دراسة قانونية دولية في علم النزاعات**، (بيروت: الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 2 ،س.م.م ،2991 ،(ص

[2]- صالح يحي الشاعري، **تسوية النزاعات الدولية سلميا**، (مصر، مكتبة مدبولي، ط 2 ،1881 ،ص21

مجموعات النزاعات سواء كانت عرقية أو دينية.

أنواع القوة المستخدمة وطرق الإكراه مثل:

الإبادة الجماعية

الدمار الشامل وحقوق الإنسان .

الفضاء الجغرافي حيث تتم المجازر وعمليات التخريب.

ويصبح النزاع عنيفا عندما تتخلى الأطراف عن الوسائل السلمية وتعمل على تدمير قدرات المخالف.

نزاع متوسط الجدة:وهي الحالة التي تدور فيها رحى الحرب الأهلية التي تغطي مساحات مقدرة من الدولة مثلما يحدث في سيرلانكا أو السودان

نزاع منخفض الحدة:وهي حالة التي تقع فيها أعمال عنف محدودة من حين لآخر دون الوصول لحل يوقفها مثل الصحراء الغربية وكردستان والباسك . ويستخدم فيه آليات منضبطة وتقنية .[1]

- **خصائص النزاعات**

تواجه القارة الإفريقية موجة نزاعات عاتية خاصة منذ انتهاء الحرب الباردة، وتنفرد هذه الموجة بكونها تطرح إشكالات وتحديات أمام الجهات والأطراف المعنية بتسويتها، إذ تسهم سواء بأنماطها أو أشكالها السائدة وكذلك بخصائصها وطبيعتها في تعقيد المواقف النزاعية أمام إمكانيات الحل ،وهي المعضلة التي طالما واجهتها منظمة الوحدة الإفريقية ويواجهها الاتحاد الإفريقي حاليا، ويبرز من بين أهم خصائص النزاعات في إفريقيا خاصة في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة ما يلي:

[1]- الفاتحة الحسن المهدي، **للنزاعات والحروب الداخلية في افريقيا**، مرجع سابق ذكره، ص 66.

أولا: غلبة النزاعات الداخلية

برزت النزاعات الداخلية بالإضافة لما تبقى من نزاعات حدودية وغيرها وتضاعفت في إفريقيا في فترة ما بعد الحرب الباردة، ففي النصف الأول من التسعينات دارت في إفريقيا حوالي نصف النزاعات الداخلية في العالم، فمن بين نحو 04 نزاعا داخليا وحربا أهلية كانت إفريقيا مسرحا لحوالي 72 منها، إما بسبب عوامل عرقية، دينية، إقليمية أو اقتصادية أو حتى عشائرية، و لعل الأسباب الرئيسية لهذه الموجة تكمن في التحولات الجذرية في النظام الدولي و عدم قدرة إفريقيا على تحمل ضغوط هذه التحولات من جهة، ومن جهة أخرى ما حملته هذه التغييرات من رسالة مفادها أنّ الأقليات والجماعات العرقية لاسيما المغلوبة على أمرها لها حقها في تقرير المصير سواء بالمشاركة في الحكم أو باختيار شكل النظام السياسي المناسب، وقد فهمت الجماعات التي عانت من الظلم والإخضاع إبان الحرب الباردة وما سبقها أنّ فرصة الانعتاق والتحرر قد لاحت في ظل الوضع الجديد.[1]

أصبحت هذه النزاعات الداخلية مصحوبة بموجة شديدة من العنف تتمثل أهم ملامحه في أنّه موجهأساسا ضد المدنيين وكذلك ضد الجماعات الهشة من النساء والأطفال واللاجئين، كما أنّ العنف في صورته الأخيرة يشتمل على أشكال وحشية وبربرية من تمثيل بالجثث وارتكاب أفظع أساليب التعذيب والقتل ،يضاف إلى ما سبق قيام الدول غالبا برعاية العنف إما عن طريق رعاية ميليشيات خاصة أو دفع جماعات لا تنتمي لها بتفجير النزاعات

[1] - زياني كلثوم ،**الاتحاد الافريقي وتسوية النزاعات**،مذكرة انسان شهادة الماجستير تخصص دبلوماسية وتعاون دولي .ص 57.

ثانيا: الإيديولوجية في النزاعات الإفريقية

تعتبر الإيديولوجية خاصية بالغة الأهمية في نشوء النزاع، حيث أنهّا تقدم الإطار النظري والعقائدي المحرك لمواقفالأطراف المتنازعة، وتحكم رؤيتهم للعالم الخارجي بصفة عامة وللخصوم الآخرين في النزاع بصفة خاصة، كما تتبلور من خلال الإيديولوجية الأهداف التي تسعى الأطراف المتنازعة إلى تحقيقها من خلال النزاع المسلح، وبالتالي فإنّ الإيديولوجية تكاد تمثل العنصر الأكثر أهمية من بين عناصر النزاع، و لذلك فإنّ قادة الأطراف المتنازعة يحاولون دائما تأسيس إيديولوجية مثالية ويكون ذلك بتقديم الوعود للجماهير بإحداث تغيير شامل أو بالانتصار الديني أو الإثني أو القبلي، وتكون هذه الوعود بمثابة الصورة الجديدة اللازمة لتأسيس مشروع النزاع من جانب قادة الأطراف المتنازعة .[1]

يمكن رصد خصائص إيديولوجيات أطراف النزاع و تتمثل في:

2 ــ الإيديولوجيات الاشتراكية:

كان بعض قادة جماعات المعارضة يتبنون اتجاها اشتراكيا في إثيوبيا، أوغندا والكونغو الديمقراطية، ففي هذه الأخيرة بدأ كابيلا الكفاح السياسي ضد نظام الحكم في كينشاسا منذ أوائل الستينات، وكان اتجاهه ماركسيا ولكنه تحول تدريجيا وأصبحت مواقفه تعكس رؤية براغماتية واضحة أكثر من عكسها اتجاها ماركسيا.[2]

1- الإيديولوجيات الإصلاحية:

تقوم على تبني جماعات المعارضة لمبادئ وطنية إصلاحية عامة، مثل القضاء على هيمنة جماعة إثنية معينة على السلطة في البلاد وإقامة نظام سياسي أكثر ديمقراطية،

[1] - (ربيع) عبد العاطي عبيد، **دور منظمة الوحدة الإفريقية و بعض المنظمات ألخرى في فض المنازعات**، دار القومية العربية للثقافة والنشر ، القاهرة 2112 ص 20

[2]- أحمد إبراهيم محمود، **الحروب الأهلية في إفريقيا**، مرجع سابق ذكره، ص. ص 10-15.

ولكن دون أن تتخذ هذه الأفكار الإصلاحية شكلا إيديولوجيا محددا، مثل الحركات الإصلاحية في كل من نيجيريا ورواندواالحركات الإسلامية في شمال إفريقيا خاصة في الجزائر وتونس .

3 ــ غياب إيديولوجية متماسكة:

غلبت في الكثير من حالات النزاعات في إفريقيا المصالح الإثنية الضيقة، ودار النزاع في إطار السيطرة على السلطة من جانب جماعات المعارضة، وقد اتسمت أغلبية النزاعات في إفريقيا بغياب إيديولوجية واضحة من جانب الأطراف المتنازعة، مثل النزاع في موزمبيق ونيجيريا وسيراليون وبوروندي وتشاد وليبيريا، ففي هذه الحالات كان النزاع ينحصر في محاولة السيطرة على السلطة في حين أنّ الحرب الأهلية في بوروندي كانت عبارة عن توترات إثنية تقع بص ورة متقطعة في إطار محاولة أغلبية السكان (الهوتو) التمرد على سيطرة الأقلية(التوتسي.[1]

ثالثا: تنظيم أطراف النزاعات في إفريقيا

يعتبر التنظيم ضرورة بالغة في النزاعات، حيث أنّ التنظيم السياسي والعسكري يساهم في الصياغة الجيدة للأهداف والتعبير عن المصالح الجماعية، ففي حالات النزاع الإثني يؤخذ في الحسبان التعبير المنظم عن المصالح من خلال تنظيم سياسي، وكذلك العمل الجماعي المتواصل والتأثير السياسي المعتمد على مجموعة واضحة من المطالب، وعلى إستراتيجية عمل قابلة للتحقيق من خلال المنظمات السياسية التي تمثل وتسعى إلى تحقيق أهداف الجماعة. فعقب اندلاع النزاع فإنّه يتخذ شكل المواجهات العسكرية المباشرة، فتقيم الأطراف المتنازعة أجهزة عسكرية يقودها غالبا ضباط

[1] - زياني كلثوم ،**الاتحاد الافريقي وتسوية النزاعات**، نرجع سابق ذكره ص ص 58-59

وعسكريون سابقون في الجيش الوطني، وتقوم هذه الميليشيات بتجنيد المتطوعين المحليين وتنظم الدعم اللوجيستي وتعزز قوتها في النزاع من خلال استيراد الأسلحة والمرتزقة من الخارج ،تطبق هذه الأطراف حرب العصابات وعندما تكون المواجهات العسكرية طويلة وممتدة مثلما هو الحال في العديد من النزاعات والحروب الأهلية في إفريقيا، فإنّ أطراف النزاع تستخدم تكتيكات الحرب الشعبية المستمدة من تجارب الصين وأمريكا اللاتينية، إلاّ أنّ التوازن العسكري نادرا ما يكون في صالح جماعات المعارضة كما تقوم السلطات الحكومية بدورها بتقوية قدراتها العسكرية.[1]

رابعا: الأدوار الخارجية في النزاعات الإفريقية

على الرغم من أنّ النزاعات تندلع تحت تأثير المتغيرات الداخلية، إلا أنّ المؤثرات الخارجية تلعب دورا هاما في تحديد المدى الزمني للنزاع والنطاق الجغرافي له ونتاجه النهائي، وهناك عدة مجالات رئيسية يبرز فيها تأثير المتغيرات الخارجية على النزاعات وتتمثل أساسا في جانبين رئيسيين:

الأول: علاقات التأثير المتبادل بين الدول المجاورة في إطار انتقال العدوى بين الدول.

والثاني: التدخل الخارجي المباشر أو غير المباشر من خلال الدعاية المضادة أو الأعمال السرية التي تقوم بها دول معينة ضد دول أخرى في الأعمال المضادة المتبادلة .

في هذا الإطار كانت النزاعات الإفريقية مجال لتدخلات خارجية واسعة، سواء من جانب القوى الدولية أو الإقليمية أو المنظمات الدولية والإقليمية، حيث كانت الأطراف المتنازعة تلجأ في الكثير من الحالات إلى الاستعانة بقوى إقليمية نافذة، أو قوى استعمارية سابقة وربما الاعتماد على المرتزقة، وبالتالي تكون التدخلات الخارجية في النزاعات الإفريقية بمثابة عامل إضافي لتأجيج النزاع، وقد تتحول الأطراف الرئيسية إلى مجرد دمى

[1] - حمدي حسن، **"الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا"**، مرجع سابق ذكره،ص47

يحركها هذا الطرف الخارجي أو ذاك ،علاوة على أنّ النزاعات في إفريقيا كانت تندلع في مواقع إستراتيجية هامة وتحقق القوى الإقليمية والدولية مكاسب متعددة من وراء التدخل فيها، حيث كانت تلك القوى تستطيع السيطرة على الإقليم الجغرافي بأكمله من خلال هذه النزاعات وكانت القوى الكبرى تختار دوال صغيرة من حيث الحجم و لكنها كانت محورية من حيث دورها العالمي والثقافي [1] من ثمّ فإنّ هناك عددا من الخصائص الرئيسية التي ميزت الأبعاد

الدولية للنزاعات الإفريقية:

1 – إنّ دور القوى الدولية في القارة الإفريقية عموما، وفي إشعال النزاعات فيها خصوصا يستند إلى العديد من المصالح الاستراتيجية والاقتصادية، فتأثير الاستقطاب الدولي خلال الحرب الباردة كان مؤثرا بصورة حادة في الكثير من الحالات، وفي حالات أخرى كانت أدوار القوى الدولية تمثل امتدادا لتجارب وموروثات القوى الاستعمارية السابقة التي حاولت الاحتفاظ لنفسها بموطئ قدم في مستعمراتها السابقة ،لاسيما فرنسا

2 – إنّ دور القوى الدولية والإقليمية ال يمكن أن يصل إلى درجة خلق وتفجير النزاعات من منبعها، وإنمّا يتمثل دور المتغيرات الخارجية في كونه دورا مساعدا في أغلب الأحوال بعد أن يكون النزاع قد اندلع بالفعل، أو كانت جذوره الرئيسية قد نمت في التربة الاجتماعية والسياسية الداخلية في الدولة المعنية

3 –إنّ الدور الذي تمارسه القوى الدولية والإقليمية في النزاع يتمثل في تقديم الدعم التسليحي والسياسي والاقتصادي إلى الأطراف المتنازعة فقط، وبطبيعة الحال فإنّ هذا الدعم يرتبط بالدرجة الأولى بالمصالح السياسية والاستراتيجية والاقتصادية التي تهم

[1] - مجدي حماد، **"محددات الصراع الدولي في القارة الإفريقية"**، السياسة الدولية، عدد 41 ،أكتوبر 2011 ،ص.ص 02 -04.

الأطراف الدولية والإقليمية المعنية، ويستخدم هذا الدعم كأداة للتحكم في حدة ومسار النزاع من جانب الأطراف التي تقدمه، وذلك وفق معدات معينة لخدمة مصالح تلك القوى الخارجية[1]

المبحث الثاني: اسباب النزاعات الإفريقية

تعتبر المتغيرات القائمة في البيئة الداخلية والخارجية للدول الإفريقية المعنية الناتجة عن ظاهرة النزاعات في افريقيا ، عبارة عن ظاهرة نظامية دفعت إليها العديد من الأسباب والعوامل التي يشهدها نظام الدولة الإفريقية على كافة المستويات، بصورة أكثر تحديدا تمثل ظاهرة النزاعات في القارة الإفريقية نتاجا للعديد من الاختلالات الكامنة في البيئة الداخلية والتي يمكن ردها إلى عوامل مختلفة كالعامل التاريخي، السياسي،الاقتصادي والاجتماعي، علاوة على أنّ تفاقم هذه الظاهرة كان عائدا في الكثير من الحالات إلى عوامل البيئة الخارجية للدول، كعمليات الاستقطاب الدولي والإقليمي التي أدت إلى تكييف النزاعات الداخلية في دول القارة باعتبارها موضوعا من موضوعات النزاع الدولي والإقليمي في إفريقيا.

.تشكل ظاهرة النزاعات والحروب الأهلية في القارة الإفريقية منذ أواخر الثمانينيات وحتى الآن ظاهرة خطيرة لها جذورها التاريخية ومحدداتها الجغرافية والثقافية والاقتصادية والسياسية حيث تواكبت مع انهيار الحرب الباردة والتوجه نحو آليات السوق الاقتصادية والتحدي الديمقراطي سياسياً والتوجه نحو العولمة . النزاعات والحروب الأهلية الناجمة عن المواجهات العرقية لا تعتبر ظاهرة جديدة بل تعتبر امتداد لما شهدته القارة قبل الاستقلال وما بعده والذي شهد انفجارا في العديد من دول القارة وانتهى بانفصال بعض الدول وانهيار البعض الآخر .

[1] - زياني كلثوم، مرجع سابق ذكره، ص 64.

هدفت الدراسة إلى استقصاء الظاهرة من حيث النشأة والتطور وإيجاد العلاقات وديناميت النزاع وتحليلها واستعرا ض أصولها والتعريف في مفهوم والبحث في أبعاده والاهتمام الدولي بها. خلصت الدراسة إلى أن آثار هذه النزاعات والحروب الأهلية قد أقعدت القارة الأفريقية ودولها عن إلحاق بدول العالم الحرب والنزاع تشكل شكلاً معقداً و متنوعاً لابد من دراسة أسباب النزاعات والوصول إلى حلول عميقة وفهم عوامل وسياسات ودرجات تفاعلها المختلفة التي تمثل أسباباً أساسية للنزاعات حيث لعب الدور الخارجي عاملاً سالباً في هذه الظاهرة أدت هذه النزاعات الي نتائج وخيمة من انتشار اللاجئين والنازحيين وتدمير البنية التحتية وظهور ظواهر سالبة أثرت علي مستقبل الدول التي دارت فيها هذه النزاعات

المطلب الأول: الاسباب الداخلية:

أ -**العوامل التاريخية :**

في مؤتمر برلين عام 1885م تم توزيع الأرض الإفريقية بين القوى الإستعمارية بصورة مجحفة قسمت على أساسه إفريقيا على شاكلة الممالك والدول التي تضم في طيا ا مناطق وسكان غير متجانسة ولا منسجمة مع بعضها البعض، وكإفراز طبيعي لهذه الحالة المأساوية لم تتفرغ الدول الإفريقية بعد الإستقلال للعمل نحو تعزيز وحد ا القومية وإنما انتقلت بمسألة تأمين وحماية حدودها المدونة في الاستعمار والتي ترسمها على أساس مصلحة قوى الاحتلال وليس بناء على واقع إفريقيا ومصلحتها.[1]

ب-**غياب الديمقراطية:**

إن مفهوم الديمقراطية كما يصفه السيد "جان برسير" يقوم على أساس فكرتين:

[1] - محمد أحمد عبد الغفار ، **فض النزاعات فى الفكر والممارسة الغربية** ، الكتاب الأول ، الخرطوم دار عزه للنشر 2011م ص 25 .

الأولى : هي قبول المبدأ القائل بأن عدم الإتفاق والتنوع والاختلاف فى الأداء وفي المواقف لا تتعارض مع النظام الاجتماعي والقانوني.

الثانية : فهي تقوم على أساس المبدأ القائل : إن الحفاظ على السلطة يتطلب مساندة غالبية الشعب ووقوفها مع الحاكم وهذا يعني أن استخدام القوة لا يمت بصلة بمفهوم الديمقراطية وممارستها ، وذلك لأن الديمقراطية هي أسلوب الإتفاق الذي يتيح الفرصة للوصول إلى السلام والتوازن العادل للسلطة والثروة ؛ تجنب إلغاءالآخر وأخيراً خلق ظروف مواتية للنقاش والحوار المثمر ، والملاحظ أن إفريقيا تنقصها إلى الآن الديمقراطية الحقة الأمر الذي يجعل المجال واسعاً أمام قمع وإضطهاد ا موعات القبلية المستهدفة من قبل النظم ديكتاتورية وكذلك الإنتهاكات المنظمة لحقوق الإنسان تلك الممارسات والحالات التي يمكن أن تحدث بالمقابل ردود أفعال عنيفة .

(ج) الوصول إلى السلطة والثروة وكيفية توزيعها :

إذا لم يكن توزيع السلطة والثروة على أساس عادل فإن ذلك يؤدي إلى حدوث حالات الغبن والكراهية بين المواطنين وربما تحولت هذه الحالة إلى أعمال عنف أو حروب أهلية داخل البلاد . ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن النزاع قد يتم التعبير عنه خلال مختلف صور العنف مثل ، الخطابات التي تتم عن الكراهية والتفرقة وغيرها من الصور ... وتأسيساً على أساس ذلك فإن النزاعات المحلية والقومية قد تكون نزاعات سياسية في المقام الأول يتم التعبير عنها بقوة بواسطة حركات التمرد المسلحة ، ويمكن أن تأخذ هذه النزاعات الطابع الثقافي وغيره وتكون مدعومة بإعتبارات إقتصادية وثقافية ودينية يذكي نيرا ا ممارسته السياسيين وطموحا م مما يساعد فى تفجير الموقف ويزود دور أفعال عنيفة.[1]

[1] - **التداخل والتواصل** - أوراق المؤتمر العلمي لملتقي الجامعات الإفريقية ، الكتاب الثاني ، يناير 2006م ، ص 145 - 148 .

ثانيا: العوامل السياسية

تتصل العوامل السياسية بهيكل وبنية المجتمع في الدولة والمتعلقة بهيكل نظام الحكم فيها، كما تتعلق بالتفاعلات الجوهرية والقضايا الكبرى في هذه الدولة، وتلعب هذه العوامل دورا محوريا في تسيير حركة التفاعلات السياسية في المجتمع وتسهم ضمن عوامل أخرى في تشكيل الشخصية .الوطنية لهذه الدولة، كما تحدد القضايا الأكثر إلحاحا بصورة تقليدية على قائمة الإهتمامات السياسية فيها.ويلعب هيكل نظام الحكم دورا بالغ الأهمية في المجتمع لأنه يتعلق بمدى اتساع أو ضيق عملية المشاركة في صنع السياسة العامة للدولة و الرقابة على أداء الحكومة وكيفية اختيار الحكام والمسئولين، كما يتعلق بمدى قدرة هذا النظام على تلبية احتياجات المواطنين واحترام حقوقهم وحرياتهم، و بالتالي فإنّ هذه العوامل تلعب دورا جوهريا في توفير أو عدم توفير الأرضية الملائمة لنشوب النزاعات في أي دولة.من أجل التعرف على الكيفية التي أثرت بها هذه العوامل على النزاعات في إفريقيا، سنركز على نقطتين رئيسيتين:

ــ نوعية نظام الحكم في الدول الإفريقية.

ــ طبيعة ودور الأحزاب السياسية في إفريقيا.

1 ــ نوعية نظام الحكم في الدول الإفريقية:

كان تطور نظم الحكم الإفريقية محكوما إلى حد كبير بمجموعة من الإعتبارات التاريخية والمجتمعية والايديولوجية، ويمكن على وجه العموم تصنيف هذه الإعتبارات إلى ثلاثة مجموعات رئيسية، أولها ميراث الخبرة التاريخية في فترتي الاستعمار وما قبل الاستعمار وثانيها التحدياتالسياسية واالقتصادية لفترة ما بعد الاستقلال، وثالثها الخيارات الإيديولوجية للقادة الأفارقة في فترة ما بعد الإستقلال، وقد دفعت جملة هذه الإعتبارات نحو الإبتعاد عن مبدأ التعددية السياسية وإتباع سياسة تسلطية تقوم على احتكار السلطة

السياسية من جانب فئة محدودة سواء كانت جماعة إثنية أو نخبة عسكرية.فمن حيث عامل ميراث الخبرة التاريخية، تركت فترة الإستعمار ألاوروبي آثارا هيكلية على نظم الحكم الإفريقية، إذ أحدث الإستعمار الأوروبي انقطاعا في عملية التطور التاريخي للمجتمعات ولنظم الحكم في الممالك والدويالت التي كانت قائمة في إفريقيا في فترة ما بعد الإستعمار، وقد أدى اختلاف أساليب الحكم الإستعماري إلى آثار سياسية مختلفة على الدول الإفريقية، مما جعل هذه الأخيرة تجابه في فترة ما بعد الإستقلال تحديات داخلية عديدة أبرزها تحدي بناء الدولة، ومواجهة أزمات عدم الإندماج الوطني و الشرعية و المشاركة والتوزيع.[1]

عموما، عانت نظم الحكم الإفريقية بصورة تقليدية من ضعف جهاز الدولة ثم تسبب الفساد وعدم كفاءة نظم الحكم في زيادة هذا الضعف، وعلى الرغم من أنّ ضعف الدولة يعود إلى طبيعة الهياكل السياسية الموروثة من العهد الإستعماري، إلا أنّ ممارسات نظم الحكم والقيود الدولية أدت إلى المزيد من الضعف في دور الدولة.

ومنذ بداية التسعينات، تظافرت الأزمات الداخلية والضغوط الخارجية من أجل دفع غالبية الدول الإفريقية نحو الأخذ بسياسات الإصلاح الديمقراطي من تعددية حزبية، انتخابات عامة، تداول على السلطة وكفالة الحريات العامة وحقوق الإنسان، وكان هذا الإتجاه الجديد عائدا إلى فشل نمط ديمقراطية اتفاق الرأي، فشل نظام الحزب الواحد وفشل المفهوم الإفريقي لحقوق الإنسان في غالبية الدول الإفريقية، إضافة إلى إخفاق هذه النظم في تحقيق معظم الأهداف الكبرى على صعيد التنمية والنهضة والتطور. وقد لعبت الضغوط الخارجية دورا كبيرا أيضا في التحول الديمقراطي حيث شددت الدول الغربية على أنّ الإصلاح الديمقراطي يعتبر شرطا أساسيا لحصول الدول

[1] - زياني كلثوم، مرجع سابق ذكره، ص69

الإفريقية على المعونات والقروض، بالإضافة إلى التهديد أيضا بفرض عقوبات سياسية على نظم الحكم التي تنتهك حقوق الإنسان وتعرقل التطور الديمقراطي، كما حدث في حالة نيجيريا في عهد ساني أباتشا.[1]

1 ــ طبيعة ودور الأحزاب السياسية في إفريقيا:

تتحدد احتملات نشوب أو عدم نشوب النزاعات إلى حد كبير على أساس أداء الأحزاب السياسية، بمعنى أنّه إذا كان النظام السياسي في الدولة يضم نظاما حزبيا تنافسيا قويا و قادرا على النهوض بالمهام الأساسية له، مثل التعبير عن المصالح والمنافسة على الوصول إلى السلطة والقيام بدور قناة الاتصال بين الحاكم والمحكوم، فإنّ ذلك يبقي الصراع السياسي داخل المجتمع في الأطر السلمية، كما أنّ ذلك يساعد على احتواء القوى الإجتماعية الجديدة وزيادة شرعية النظام السياسي وتوسيع دائرة المشاركة السياسية والعكس صحيح، بمعنى أنّ ضعف النظام الحزبي يزيد من فرص تفاقمالصراع الداخلي في المجتمع و انتقاله إلى دائرة الصراع المسلح.جاءت بدايات نشوء الظاهرة الحزبية في العديد من الدول الإفريقية في أوائل العشرينات، وقد ارتبطت نشأة الأحزاب السياسية في إفريقيا بتطور الحركات الوطنية فيها، حيث كانت تلك الحركات تسعى إلى الحصول على الإستقلال، و في إطار ازدياد قوة تلك الحركات في منتصف الأربعينيات، اضطرت القوى الإستعمارية إلى قبول إدخال إصلاحات دستورية في المستعمرات الإفريقية، بهدف السماح بإنشاء الأحزاب السياسية أو تعديل النظام الإنتخابي من أجل السماح بمشاركة تلك الأحزاب في الإنتخابات السياسية في المستعمرات.كانت القضية

[1] - (جاك ماريل) نزوانكو، " **إفريقيا و الديمقراطية** "، المجلة الدولية للعلوم االجتماعية، عدد 729 ،ماي 2011 ،ص. ص 701 -702

المحورية لهذه الأحزاب تتمثل أساسا في تحقيق الإستقلال و إنهاء الإحتلال الأجنبي، وكانت أكثرها حظا في تولي الحكم في فترة ما بعد الإستقلال تلك التي لعبت دورا محوريا في تحقيق الاستقلال ذاته ،وخلال هذه الفترة كان تطور الظاهرة الحزبية في إفريقيا مرتالإجتماعية والاقتصادية الضخمة وميراث الخبرة الاستعمارية، وظهور قوى اجتماعية جديدة في تلك الدول.[1]

ان أداء الأحزاب السياسية واحدا من العوامل التي ساعدت على إشعال نيران النزاعات الداخلية، ويعود ذلك إلى أنّ إتباع مختلف الدول الإفريقية لنظام الحزب الواحد كان قد فاقم من أزمتي المشاركة والتوزيع في تلك الدول، حيث كانت المناصب السياسية والثروات والحراك الإجتماعي من نصيب الأفراد والجماعات المهيمنة داخل الحزب على حساب الآخرين مما زاد من درجة السخط الجماهيري ووضع بذور النزاعات، وبدا ذلك واضحا بصفة خاصة في الدول التي اتسم نظام الحزب الواحد فيها بالنمط الإستعبادي القائم على حرمان قوى اجتماعية معينة من ممارسة النشاط السياسي، مثل نموذج ليبيريا

هكذا أعطت نظم الحزب الواحد وزنا عاليا نسبيا لبعض الجماعات الإثنية، وكان توزيع الموارد والمناصب مبنيا على أساس إرضاء وتلبية المصالح الإثنية، ومن ثمّ فقد عجز نظام الحزب الواحد عن معالجة أزمة عدم الإندماج الوطني في العديد من الدول الإفريقية، وحتى في الحالات التي نجح فيها مثل: غينيا ومالي فإنّ النجاح كان عائدا بالدرجة الأولى إلى أنّ الانقسامات الاثنية كانت أقل حدة بالمقارنة مع الدول الإفريقية الأخرى منذ بداية التسعينات بدأت بعض الدول الإفريقية تتجه نحو التعددية الحزبية وقد اتخذ ذلك وجهين أساسيين:

[1] - جاك ماريل نزوانكو، " **إفريقيا و الديمقراطية** "، المرجع السابق، ص ص 700_801

عقد ما عرف ب"الندوات الوطنية « "nationales conférences les» وذلك عقب سقوط جدار برلين وانهيار المعسكر الشرقي. وقد كانت هذه الندوات بمثابة مساهمة إفريقية في النظرية الديمقراطية، حيث تمّ فرضها من قبل حركات المعارضة على السلطات الحاكمة وضمت أساسا تنظيمات المجتمع المدني، وأدت إلى نتائج مختلفة. وقد تبنت هذا الاتجاه سبع دول إفريقية بدرجات متفاوتة، فكانت هذه الندوات ذات سيادة في أغلب الدول التي اعتمدتها باستثناء الجابون، إذ أدت إلى التداول على السلطة في كل من الكونغو والنيجر، أما في توجو فقد أسفرت الندوة الوطنية عن تدخل عسكري للجيش الموالي للسلطة للتعبير عن عدم قبول بعض القرارات التي تمّ التوصل إليها وفرض إرادة الرئيس، في حين أدت المناورات السياسية والمؤسساتية إلى المساس بمصداقية الندوة الوطنية في زائير.

أما الاتجاه الثاني فتمثل إما في توقع مطالب عقد ندوة وطنية ذات سيادة والمبادرة باعتماد المبادئ الديمقراطية وهو ما تم اعتماده من طرف زامبيا، جمهورية الرأس الأخضر، ساو تومي وبرنسيب..... وإما إصلاح النظام الدستوري والسياسي تحت ضغوط وطنية ودولية وهو ما عرفته كوت ديفوار، بوركينافاسو ،الكاميرون، مدغشقر ،تنزانيا، أوغندا ،نيجيريا، غانا ومالاوي[1]

يبدو من خلال ما تقدم أنّ المعيار الرئيسي لنجاح أو فشل النظام الحزبي ال يتمثل في طبيعة هذا الانتماءات النظام فحسب (تعددي أو ال تعددي)، ولكنه يتمثل أيضا في طبيعة الممارسة الحزبية ذاتها، فالتعددية الحزبية بدورها تجابه مشاكل عديدة عند التطبيق أبرزها واقع أنّ والروابط الإثنية تظل أقوى بكثير من الانتماء الحزبي العام، كما أنّ ممارسات الحكومة المنتخبة يطغى عليها في الكثير من الأحيان روح التحيز للجماعة الإثنية التي يمثلها الحزب الفائز في الانتخابات، ومن ثمّ فإنّ الإشكالية الرئيسية التي

[1] - زياني كلثوم مرجع سابق ذكره ص 72_73

تجابه الممارسة الحزبية بغض النظر عن نوع النظام السياسي تتمثل في غلبة روح الاستعباد السياسي ولو بصورة جزئية، وتضييق نظام المشاركة السياسة والتحيز في توزيع موارد الدولة المادية وغير المادية، ومن شأن هذه الإشكاليات أن تؤدي إلى تفاقم النزاع الداخلي في أي دولة أيا كان نظامها الحزبي.

المطلب الثاني: الأسباب الخارجية

ومن الأسباب الخارجية التي يمكن أن نشير إليها:

1-قيام الدول الكبرى بتقسيم العالم إلى مستعمرات وترسيم حدود هذه المستعمرات دون مراعاة للتركيبة الإثنية والقبلية لتلك الشعوب، مما أدى إلى تشتيت القبائل بين أكثر من دولة خاصة في إفريقيا، هذا مما يسبب نزاع إقليمي حول الحدود ومحاولة تعديل بين الدول ما يؤدي لنشوب خلافات على منطقة الاوجادين مثل الخلاف الحدودي بين الصومال والجوادين، والحرب الحدودية بين إريتريا ثيوبيا، والخالف الحدودي بين السودان ومصر حول مثلث حلايب . وغيرها من النزاعات الحدودية أألخرى .

2 _ضعف المنظمات الدولية والإقليمية وخضوعها لرغبات وتوجهات الدول الكبرى وعدم قدرتها على تحقيق التوازن والمساواة القانونية بين الدول.

3-الصراع العقائدي العالمي بين العقائد والمجموعات الدينية، كالحرب الصليبية ضد المسلمين في أفغانستان وفلسطين والسودان بدعوة مكافحة الإرهاب. وهناك الحروب الأهلية التي تنشأ بين المجموعات المسيحية مع بعضها .

4-الفجوة الاقتصادية بين الدول الكبرى ودول العالم الثالث والصراع الاقتصادي بين هذه الدول لإيجاد موارد اقتصادية جديدة لها كالتنافس الاقتصادي بين أمريكا والصين حول القرن الأفريقي.

5-احتكار الدول الكبرى لوسائل القوة والتكنولوجية وحرمان الدول الفقيرة منها.

6-التنافس الشديد بين الدول في صناعة وتطور الأسلحة والتكنولوجيا والسباق نحو التسلح، وجعل دول العالم الثالث كمسرح التجارب لأسلحتها الجديدة بحجة التدخل العسكري ومكافحة الإرهاب.

6-الأطماع الدولية في السيطرة على المواقع الاستراتيجية العالمية كالقرن الإفريقي ومنطقة البحيرات العظمى ومعظم المضايق في البحار والمحيطات والجزر العالمية لضمان حرية التجارة ولتسهيل التحركات العسكرية للأساطيل البحرية.

7-الأطماع الدولية للسيطرة على الثروات الطبيعية كالنفط والموارد الصناعية و الثروات التي تزخر بها القارة الإفريقية.

8-حروب المياه التي يشهدها العالم ومحاولة الدول الكبرى السيطرة على منابع المياه العذبة في العالم .

9-الموروث الاستعماري ومخلفاته، مثل الصومال المقسمة إلى خمسة أجزاء، صومال كبيرة وبر ثيوبي وهو ما طمس الهوية الصومالية ووضع الحواجزايطالي وفرنسي وبريطاني بين العلاقات

2-النظام السياسي الدولي بين النظامين الاشتراكي والرأسمالي يمثل في حد ذاته مصدرا لصراعات فرعية أخرى ترتبط برغبة الدولتين القائدتين في توسيع رقعة نفوذها عالميا، وعليه ينتج صدام المصالح و تنافس دولي حول مناطق النفوذ مثل الصين و الولايات المتحدة الأمريكية على القرن الإفريقي.[1]

[1]- الفاتحة محمد حسن المهدي، مرجع سابق، ص 211.

الفصل الثاني

أنماط وآليات تفعيل المؤسسات الإفريقية

تمهيد:

حاولت منظمة الوحدة الأفريقية، منذ نشأتها، حل مشاكل القارة، الإقليمية والعالمية، والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. غير أن رياح التغيير، التي عصفت بالعالم، خلال العقد الأخير، من القرن العشرين، لم تواتها؛ ذلك أن انهيار الاتحاد السوفيتي؛ وسيطرة القطب الواحد علي العالم؛ والطفرة العلمية المذهلة، التي تجسدت في وسائل الاتصالات والمعلومات والمفاهيم المترتبة علي ما سمي ظاهرة العولمة، التي ألغت الحدود، وقضت على مقومات القرون الماضية، وجسدت ثقافة الغرب، القائمة على عنصري القوة والمصلحة . كل أولاد، جعل العالم الثالث تهبة تلك القوة، التي لم يعرف العالم مثي" تحدتها وتأثيرها. وغدت أفريقيا، القارة ذات الإمكانيات الهائلة، مسرح التكالب الغربي، والسيطرة علي شعريها وثرواتها؛ حتى ظن أن مصيرها منحتم؛ نظرا إلى ضياع نحو نصف قرن من التضحيات، التي أجهضتها المخططات الاستعمارية، من جهة؛ وفشل شعوب أفريقيا نفسها، في مواجهة مرحلة ما بعد الاستقلال؛ وإغراق القارة في التبعية، وخدمة مصالح نخب، فرطت في تحرير القارة الأفريقية من التبعية، وتوحيدها، ولم شملها، وإنشاء منظمة، تحقق أهدافها.

إزاء هذه المأساة الأفريقية، كان لا بد من حل، يعي أفريقيا إلى كنف القرن الحادي والعشرين. وسرعان ما لاح ذلك الحل في مبادرة الاتحاد الأفريقي، فكانت مقررات قمة سرت الأولى، التي أعلنت في الجماهيرية الليبية، في في سبتمبر 1999، وجعلت من نهاية الألفية الثانية موعدا لأفريقيا، لتجاوز واقعها.

المبحث الأول: مبادرات الاتحاد الإفريقي لحل النزاعات الإفريقية

كان الاتحاد الإفريقي مدركا لحجم التحديات التي تواجه عمله في المجال الأمني والموانع التي كانت موجودة في ميثاق الوحدة الإفريقية ، فعمل منذ تأسيسه إلى التفكير بالوسائل الكفيلة لحل النزاعات في القارة الإفريقية ومنعها ومن التطور، التي انعكست على إفريقيا بالسلب[1]. فعمل الاتحاد على إقرار معاهدات الإحلال السلم والأمن في إفريقيا، لكن من الصعب حل النزاعات الإفريقية بمختلف إشكالها بمعزل عن التعاون مع مجموعة من الشركاء.

المطلب الأول: الاتفاقيات الأمنية والدفاعية في الاتحاد الإفريقي

سعيا من الاتحاد الإفريقي إلى إقرار السلم والأمن والاستقرار في القارة الإفريقية، قام الاتحاد الإفريقي بإبرام عدة معاهدات لمنع وقوع النزاعات والتي منها : إقرار معاهدة الدفاع المشترك، إنشاء جيش إفريقي موحد و إقرار البروتوكول المكمل للاتفاقية الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب و إستراتيجية النيباد للتعامل مع النزاعات.

أولا: إقرار معاهدة الدفاع المشترك

أثناء القمة الثانية الاستثنائية لرؤساء الدول والحكومات والأعضاء في الاتحاد الإفريقي المنعقدةبسرت الليبية وذلك في 27 و 28 فيفري 2004، تم تبني اتفاقية عدم الاعتداء والدفاع المشترك للاتحاد الإفريقي. ودخلت حيز التنفيذ في القمة الرابعة العادية لمؤتمر الاتحاد الإفريقي. المنعقد بتاريخ 31 جانفي 2005 بالعاصمة النيجيرية أبوجا [2] فإقرار معاهدة الدفاع المشترك احدث تطورا مهما في علاقات التعاون الدفاعي والأمني في

[1]- مهند التداوي، مرجع سابق ذكره ، ص ص 190-191.

[2]- آمنة زويد، **دور الإتحاد الإفريقي في حل النزاعات الإفريقية –دراسة حالة الصومال-**، رجع سابق ذكره ، ص 55.

إفريقيا، وتمثل نقطة البداية الرئيسية في هذه المسألة في إن القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي نص على حتمية

سياسة دفاعية وأمنية مشتركة لإفريقيا، وعند العمل لتنفيذ هذا النص قامت قمة دربان 2002 بتكليف رئيس مؤتمر الاتحاد الإفريقي بتكوين مجموعة خبراء الدراسة كافة أبعاد هذه السياسة، وتقديم هذه التوصيات لهذا الغرض حيث يعتبر تطوير سياسة مشتركة للاتحاد الإفريقي من ابرز أهداف المؤتمر. [1]

فهذه المعاهدة تعتبر ركيزة أساسية في بلورة رؤية مشتركة للدول الإفريقية بشان التهديدات التي تواجه الأمن الإفريقي وكيفية مواجهتها، وراحت تحددها في أربعة أشكال من التهديدات الداخلية و الخارجية التي تواجه الأمن الإفريقي وهي:

• النزاعات والتوترات بين الدول.

•النزاعات والتوترات الداخلية.

•حالات عدم الاستقرار في فترة ما بعد انتهاء النزاعات.

• العوامل الأخرى المسببة لانعدام الأمن مثل تدفق اللاجئين والنازحين، استخدام المتفجرات

والألغام الأرضية، تفشي تهريب الأسلحة بطريقة غير مشروعة....

أما فئة "التهديدات المشتركة" حسب ما جاء في المعاهدة هي تلك التي ترتبط بالعدوان الخارجي والنزاعات والأزمات الدولية و ظاهرة المرتزقة، الإرهاب الدولي والأنشطة الإرهابية التي دعمت لاحقا ببرتوكول مكافحة الإرهاب، امتلاك وتخزين وتصنيع أسلحة

[1]- احمد إبراهيم محمود، **الأمن الإقليمي في إفريقيا : نظرة تقيمي"، السياسية الدولية**، العدد 169، جويلية 2007، ص 70.

الدمار الشامل والنشطات الناتجة عن الجريمة المنظمة، ورمي النفايات الكيماوية والنووية في إفريقيا[1].

وقامت المعاهدة بتحديد مجالات التعاون بين الدول الإفريقية في مجال الدفاع والأمن لمواجهة التهديدات

في العديد من الأنشطة المتمثلة في ما يلي:

• تنفيذ أهداف القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي المتعلقة بالأمور الدفاعية والأمنية.

• الاستجابة الجماعية للتهديدات الداخلية والخارجية لإفريقيا.

• إزالة الشكوك والتنافس بين الدول الإفريقية.

• توفير إطار التعاون في المجالات الدفاعية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي.

• توفير الوضوح بشأن سياسات الدفاع والأمن على المستويات الوطنية.

• عمل الاتحاد الإفريقي على تنسيق جهود العمل المبكر لمنع واحتواء وإدارة وحل النزاعات، نشر السلام وتشجيع المبادرات الهادفة للسلام والتنمية في إفريقيا.[2]

وتشير المعاهدة إلى الميكانيزمات الموجودة أو التي هي بصدد التحضير على عكس لجنة قيادة الأركان الإفريقية المنتظرة، لجنة القانون الدولي للاتحاد الإفريقي ، المركز الإفريقي للدراسات والبحث حول الإرهاب الأكاديمية الإفريقية لأجل السلم. تثبت هذه الأطر إرادة الزعماء الأفارقة لضمان الشروط الأساسية التنمية مستدامة للقارة وتعكس مجهودات جديدة بالتضامن والدعم الفعلي لكل المجموعة الدولية.[3]

---

[1]- اساسي نجاة، **"إدارة الأزمات الإفريقية على ضوء أحكام القانون الدولي"**، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق قسم القانون العام) ،2014/2015 ص376

[2]- آمنة زويد، **دور الإتحاد الإفريقي في حل النزاعات الإفريقية** –دراسة حالة الصومال-، مرجع سابق ذكره، ص 55.

[3]- أبوعلام ب، معاهدة عدم الاعتداء والدفاع المشترك للاتحاد الإفريقي: الجزائر توقع على الاتفاقية ، مجلة الجيش، العدد 511 ،2006، ص 21

المطلب الثاني: إنشاء جيش بفريقي موحد

تطبيقا لنص البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن الإفريقي أثارت عملية إنشاء جيش إفريقي مود اختلافا مابين رؤية طموحة طرحتها ليبيا و رؤى أكثر واقعية تشبثت بها غالبية الدول الإفريقية[1].

فقد دعت ليبيا إلى عدم الاكتفاء بتشكيل قوة تدخل السريع بل تشكيل جيش إفريقي موحد، حيث قام الزعيم الليبي معمر القذافي بطرح فكرة الجيش الإفريقي المود في قمة مابوتو عام 2003 وتقوم حول إنشاء جيش على مستوى القارة الإفريقية مكون من مليون فرن وأقرت هذه المبادرة بأنها ستساعد على الحد من النزاعات وخفض النفقات العسكرية، إلا أن هذه المبادرة لم تلقى الترحيب من طرف معظم الدول الإفريقية نظرا للتكاليف الباهظة التي تتطلبها وأيضا عدم ملائمتها لظروف القارة الإفريقية[2].

وتم تناول مسالة تشكيل قوة التدخل السريع الإفريقية الاستثنائية للاتحاد الإفريقي في سرت بولسا بومي28-27فيفري 2004 ، حيث أصرت ليبيا على فكرة تشكيل جيش إفريقي موحد إلا أن هذه الفكرة لاقة معارضة من قبل أغلبية القادة الأفارقة بسبب أنها تحتاج إلى وقت طويل لتطبيقها عمليا، وبالرغم من هذا فقد أمر القذافي على تضمين البيان الختامي للقمة بنا ينص على إنشاء جيش إفريقي موحد وهو ما أدى إلى استياء بعض الوقود الإفريقية التي رأت في ذلك محاولة مرفوضة لاستغلال استضافة ليبيا للمؤتمر من أجل فرض فكرة القذافي بخصوص الجيش الإفريقي الموحد، مما خلق أزمة كانت تؤدي إلى فشل القمة ، وبالرغم من هذا نجحت الوفود المشاركة في التوصل لحل وسيط يقوم بمناقشة موضوع الجيش الموحد والدفاع الإفريقي المشترك إلى قمة اديس ابابا مع دعوة خبراء حكوميين لدراسة هذه المسالة[3].

---

[1]- آمنة زويد، **دور الإتحاد الإفريقي في حل النزاعات الإفريقية** –دراسة حالة الصومال-، مرجع سابق ذكره، ص 57.

[2]- آمنة زويد، **دور الإتحاد الإفريقي في حل النزاعات الإفريقية** –دراسة حالة الصومال-، مرجع سابق ذكره، ، ص 57.

[3]- مرجع نفسه، ص 58.

من جراء هذا نجحت قمة سرت في الاتفاق على تشكيل قوة التدخل السريع الإفريقية وصدر بموجب هذه القمة إعلان السياسة الدفاعية والأمنية المشتركة، وبموجب هذا فقوة التدخل السريع الأفريقية سوف تتكون من خمسة ألوية عسكرية تنتشر في غرب وشمال وجنوب وشرق و وسط القارة وتكون تابعة لمجلس السلم والأمن الإفريقي، وهذه الألوية سوف يتم إنشائها على مرحلتين وتتم عملية التشكيل بحلول هام 2010 مع تفعيل قدرات هذه القوة على مستوى الاتحاد الإفريقي والمستويات الإقليمية) .[1]

المطلب الثالث: إقرار البروتوكول المكمل للاتفاقية الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب

حظيت قضايا منع ومكافحة الإرهاب حيزا كبيرا من الاهتمامات الإفريقية في إطار التعاون الدفاعي والأمني تحت لواء الاتحاد الإفريقي، خاصة إن إفريقيا توالت عليها أشكالا متعددة من التهديدات الإرهابية منذ تفجير سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في كل من نيروبي ودار السلام عام 1998، فبعد هجمات أحداث 11 سبتمبر أصبح التهديد الإرهابي يكتسي أبعادا أكثر خطورة على الساحة الأفريقية وهو ما ترتب في وقوع سلسلة من العمليات الإرهابية في العديد من دول إفريقيا. و التخوف حول إمكانية تحويل القارة الإفريقية إلى إحدى الساحات العمل الجماعات الإرهابية التي ترغب في الاستفادة من الفراغ السياسي والأمني في إفريقيا، ناهيك عن حالة الضعف التقليدي للحكومات الإفريقية وعجزها عن القيام بوظائفها الأمنية بكفاءة في غالبية الدول الإفريقية[2].

اهتمت إفريقيا بقضايا مكافحة الإرهاب قبل إنشاء الاتحاد الإفريقي، بحيث أخذت جهود مكافحة | الإرهاب في إفريقيا قوة دفع السياسية نتيجة تفجير سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في ترويي ودار السلام والتي عززت من جهود التعامل مع التحدي الإرهابي كبت أساسي على أجندة العمل الجماعي الإفريقي، وهو ما أدى إلى إقرار الاتفاقية

[1]- آمنة زويد، **دور الإتحاد الإفريقي في حل النزاعات الإفريقية** –دراسة حالة الصومال-، مرجع سابق ذكره، ، ص 58.
[2]- مرجع نفسه، ص 59.

الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب في القمة الثالثة والثلاثين لمنظمة الوحدة الإفريقية التي عقدت في الجزائر سنة 1999 مما وفرت إطارا للعمل الجماعي الإفريقي في مجال متع ومكافحة الإرهاب، كما حدث بدقة مجالات التعاون بين الدول الإفريقية في مختلف مجالات متع ومكافحة الإرهاب ونظام التفويض المقدم من جانب الدول في هذا المجال .[1]

في جويلية 420 جرى الانتهاء من إقرار البروتوكول الملحق باتفاقية منع ومكافحة الإرهاب في الغارة الإفريقية، حيث تمت الموافقة عليه من قبل القمة العادية الثالثة للاتحاد الإفريقي انعقدت في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا. والهدف منه تعزيز عملية تنفيذ الاتفاقية الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب ، بالإضافة إلى وضع آليات المادة الثالثة من البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن الإفريقي المتعلقة بالحاجة إلى تنسيق وتناغم الجهود القارية في منع ومكافحة الإرهاب في مختلف المجالات والأبعاد، علاوة على تنفيذ كافة الأدوات الدولية ذات الصلة، فضلا عن تحديد نور مفوضية الاتحاد الإفريقي والآليات الإقليمية المعنية بمواجهة الظاهرة الإرهابية.[2]

كما حدد البروتوكول التزامات الدول الأعضاء بموجب اتفاقية منع و مكافحة الإرهاب، والمتمثلة في التنفيذ الكامل لنصوص هذه الاتفاقية. وأشار في هذا الصدد بان مجلس السلم والأمن الإفريقي سوف يكون مسئولا عن تنسيق وتقام الجهود القارية في مجال مواجهة الظاهرة الإرهابية، ويقوم بالعديد من الجهود المتمثلة في:[3]

-إنشاء آليات لتسهيل تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء بخصوص أنماط و اتجاهات الأعمال. الإرهابية وأنشطة الجماعات الإرهابية والممارسات الناجحة لمواجهة الظاهرة.

---

[1]- مرجع نفسه، ص 59.

[2]- آمنة زويد، **دور الإتحاد الإفريقي في حل النزاعات الإفريقية** –دراسة حالة الصومال-، مرجع سابق ذكره، ، ص 59.

[3]- إدريس **عملية الإرهاب في افريقيا دراسة في المغامرة والبات مواعينية**، رسالة ماجستير جامعة الجزائرة، كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011، ص ص 212-213.

-إعداد تقرير سنوي للجمعية العامة للاتحاد عن حالة الإرهاب في إفريقيا.

-مراقبة وتقييم وتقديم التوصيات بشان تنفيذ خطة العمل والبرامج المتبناة من طرف الاتحاد

الإفريقي في مجال مواجهة الظاهرة الإرهابية.

وهكذا يعتبر مجلس السلم والأمن الميكانيزم العملي والأساسي للاتحاد الإفريقي في مجال مواجهة الظاهرة الإرهابية.

المطلب الرابع: إستراتيجية النيباد تتعامل مع النزاعات

لقد امتازت القارة الإفريقية بطة فطم وكانت أعلمها ذات طابع رواد ناهيك عن التدهور الاقتصادي والذين انها إلى ازمة شرعية لمعظم القطع الحاكمة في إفريقيا.

فقد كان لزاما على الدول الإفريقية إعادة النظر في سهلتها تقاطع مع التطورات العالمية الحاصلة ومن هنا تأتي مبادرة الشراكة الجنية من أجل تنمية الريتها والتي تهدف إلى إعادة صياغة مستقبل القارة الأفريقية طي اس جلطة الإتحاد الإطار المقدم من الشراكة العالمية الجديدة قريتها والمجتمع الدولي.[1]

قام الاتحاد الإفريقي في وثيقة المواد التي اعتمدت في القمة السابعة والقانتين لمنظمة الوطة الإفريقية المنعقد في رامها في يوليو 2011 كإطار متكامل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية إفريقيا)، وقد تم دمجها ضمن أجهزة الاتحاد الإفريقي لتعزيز الحكم الرشيد، وقد تضمنت المهارة إعلانها حول الديمقراطية.

والتعاون السياسي والاقتصادي والحكم المؤسسي، وتهيئة الظروف المناسبة للتنمية المستدامة من خلال كفالة السلام والأمن، والديمقراطية والإدارة السليمة على الصعيدين السياسي والاقتصادي وعلى صعيد المؤسسات واعتماد التنمية على موارد إفريقيا وشعوبها

[1]- سمية بلعيد (جامعة قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ،2006/2007، ص 03.

والشراكة فيما بينها، ومسارعة التكامل الإقليمي والقاري، وبناء قدرات وميزات تنافسية للغارة وقد جات النياد لتؤسس علاقات المنافسة وخلق إطار الجهد المشترك. مرتكزة على المبادرات السابقة مثل إعلان خطة لاغوس (1980م)، وإعلان القاهرة حول إنشاء آلية منع الصراعات (1993م)).[1]

وفي اديس ابابا عقد اجتماع في 2003 لتحقيق مستوى أعلى من التنسيق وتوحيد الجهود، ونتيجة لذلك قام الاتحاد الإفريقي والمائة النيباد بتحديد المبادئ ومجالات الاتفاق فيما يخص السلام والأمن الإفريقي على النحو التالي:

-الإتحاد الإفريقي هو الهيئة القارية ذات المسؤولية الأساسية عند تنفيذ الأجندة الإفريقية بشان السلام والأمن ومنع الصراعات وطهار.

-تعزز نيباد مساعي الاتحاد الإفريقي لتنفيذ مبادرات سلام وأمن وطنية وإقليمية وقارية : إن جدول أعمال الاتحاد الإفريقي.

- تيباد للسلام والأمن واحد لا يتجزا لمواجهة التحديات في إفريقيا ولتحقيق نمو تطور مستامين وينبغي أن ينعكسا في الأنشطة المتنوعة لكل من مفوضية الاتحاد الإفريقي وأمانة تيباد وهذا يستدعي تطوير آليات تساعد على حفظ السلام وتحسين القدرةعلى منع الصراع والرد على الإرهاب وضمان زود استراتيجيات متكاملة لمنع انتشار الأسلحة الصغيرة وتعبئة الموارد من أجل صندوق الاتحاد الإفريقي.[2]

إلا أن هناك العديد من التحديات الأساسية التي تواجه وضع إستراتيجية الاتحاد الإفريقي

[1]- مهدي دهب حسن دهب، **الاتحاد الإفريقي والإصلاح السياسي في إفريقيا:** الواقع والمأمول، متحصل عليه من الموقع ttp://dspace.ia.edu.sabitstream /121437891578/

الاتحاد%20افريقى %20النهائي، في اليوم : 28/08/2022 ، على الساعة14.30

[2]- فوزية خدا كرم عزيز، **"النيباد: توجه جديد للتنمية في افريقيا** ، " مجلة العلوم السياسية، العدد :،301كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ،2013، 432.

– نبياد للسلام والأمن وموضع التنفيذ، إذ يجب وضع قدر من التفصيل للاستراتيجية التي لا تزال حتى الآن مجرد رؤية وتحتاج للمزيد من العمق، بالإضافة إلى أنه قد حددت داخل الإستراتيجية أولويات المجالات التدخل إلا أنه لم يجر تحديد البلدان التي يتعين وضعها في قائمة الأولويات و المدارس التي يتعين استجداهما).[1]

المبحث الثاني: أهم مؤسسات الاتحاد الإفريقي.

لقد كانت الفترة الزمنية بين الإعلان عن اعتزام إنشاء الاتحاد الافريقي في قمة سرت الأولى9/9/1999وبين إعلان قيامه في قمة سرت الثانية في12/3/2000

حسب قانونه التاسيسي فترة غير كافية تماما لوضع صيغة قوية تعطي الفرصة للدول الأعضاء بالمشاركة من خلال مؤسساته المختلفة في صياغة وتعديل القانون التأسيسي للاتحاد ؛ والذي هو بدوره جاء كنتيجة دون الطموح مقارنة لمشروع الولايات المتحدة الإفريقية ومثل صيغة توفيقية المختلفة للدول الأعضاء ويبدو ذلك واضحا من خلال الصيغة التي جاء بها القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي الذي بلغت مواده 33مادة ؛وهو نفس عدد مواد مثاق منظمة الوحدة الافريقية وابعد من ذلك فإن بعض الصياغات كانت حرفية تقريبا في القانون التأسيسي والميثاق ؛وهذا لا يعني ان القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي بالمنظمة شبيه بالمنظمة بالكامل بل انه تجاوزها كثيرا في بعض الجوانب مثل إشاء الأجهزة والمؤسسات الجديدة وغيرها وتشبه الظروف التي نشأ فيها الاتحاد الإفريقي ظروف نشأة منظمة الوحدة الافريقية من ناحية كيفية تعامل رؤساء الدول والحكوماتالأفريقية مع إنشاء منظمة إقليمية فقيرة فقد حاول هاؤلاء سنة 1963 إنشاء منظمة اقليمية في زمن قياسي وتشيردباجة القانون التاسيسي من اتحاد افريقي الى بعض

[1]- آمنة زويد، **دور الإتحاد الإفريقي في حل النزاعات الإفريقية** –دراسة حالة الصومال-، مرجع سابق ذكره، ، ص 62.

دوافع قيام هذا الإتحاد ومنطلقاته التي اعتمد عليها وكذلك بعض الإعتبارات المتعلقة بقيامهفالبرغم من أن الإتحاد الأفريقي كان خطوة متقدمة مقارنة بميثاق المنظمة الا انه اعتمد كثيرا على ميثاق منظمة الوحدة الافريقية وعمل على سد بعض النقص الذي عاني منه الميثاق وعموما فان الاتحاد الافريقي يشكل خطوة هامة نحو العمل الوحدوي الافريقي وقد جاء في وقت مناسب وكل ما يحتاجه هو تفعيل دوره ومجلس السلم والأمن كان له الدور الفعال في منع النزاعات في القارة الأفريقية الى جاني للمنظمات الإقليمية والاقتصادية.

مجلس الأمن والسلم الإفريقي:[1]

طبقا للمادة13/19من القانون التأسيس للاتحاد الإفريقي تم إنشاء مجلس السلم والأمن كجهاز دائم لصنع القرارات بشان منع النزاعات وادارتها وتسويتها في اطار الاتحاد الافريقي ويكون هذا ترتيبا من ترتيبات الأمن الجماعي والإنذار المبكر لتسهيل الاستجابةالفعالة وفي الوقت المناسب أوضاع النزاعات والأزمات في إفريقيا، وتدعمه المفوضية وهيئة للحكماء وكذلك نظام قاري للإنذار المبكر، وقوة إفريقية جاهزة وصندوق خاص.

يتكون مجلس السلم والأمن من 32 عضوا يتم انتخابهم على أساس الحقوقالمتساوية 11 منهم يتم انتخابهم لمدة سنتين و19 يتم انتخابهم لفترة ثالث سنوات، وذلكالضمان الاستمرارية ويؤخذ بعين الاعتبار مبدأ التمثيل الإقليمي العادل والتناوب.[2]

المطلب الأول: أهداف مجلس السلم والأمن

لقد حددت المادة 12 من بروتوكول المجلس الأهداف التي أنشئ من أجلها وهي:

[1]- بشير الكوت، **الوحدة الإفريقية في القرن العشرين**، مرجع سابق ذكره، ، ص ص 106-107.
[2]- مرجع نفسه، ص ص 106-107.

وضمان حية وممتلكات ورفاهية الشعوب الإفريقية و العمل على التنبر بلنزاعات في حالة وقوعها وتحمل مجلس السلم والأمن مسؤولية القيام بصنعلا ترقب ومنع النزاعات، وفي حالة وقوعها تكون مسؤولية المجلس في تولي مهام إحلال السلم تعزيز وتنفيذ الأنشطة المتعلقة بإحلال السالم و اعادة التعمير في فترة ما بعد الن وذلك لتعزيز السالم والحيولة دون تجد أعمال العنفوضع سياسية دفاع مشترك للاتحاد الإفريقي] مكافحة الإرهاب الدولي بكافة جوانبه وأشكالهتشجيع الممارسات الديمقراطية والحكم الراشد وحماية حقوق اإلنسان وحرياته الأساسية وسيادة القانون و احترام قدسيته الحياة البشرية.[1]

المطلب الثاني: هياكل مجلس السلم والأمن الأفريقي[2]

يتألف مجلس السلم والأمن أفريقي من أربعة هيكل رئيسية وهي:

للإنذار الميكرو بشان الازمات والنزاعات المحتملة في القارة يعتبر نظام الانذار القاري المبكر)Continental Early Warning

system (عنصرا رئيسيا للحد من مخاطر الازمات خاصة منها المتعلقة بالحروبوهو يمنع وقوع الخسائر البشرية ويقلل من التأثير المادي والاقتصادي للازمات والضمان فعالية انظمة الإنذار المبكر يجب أن تقوم باشراك المجتمعات المعرضةللخطر ، وتدريبها على التعرف على مؤشرات ودلائل نشوب النزاعات وتسهيلنشر الرسائل والتحذيرات الوضع في مكان تواجدها

1. **القوة الأفريقية الجاهزة:**Standby Multidisciplinary Contingents

[1]- مرجع نفسه، ص ص 106-107.

[2]- دحماني العيد، **دور المؤسسات السياسية والاقتصادية والافريقية في منع وحل النزاعات المصلحة**، كلية الحقوق والعلوم السياسية –الأغواط، ص ص 12.13

تعد بمثابة الآلية المركزية التي يعتمد عليها مجلس السلم والأمن الأفريقيبشان نشر عمليات دعم السلم وفيحالات التدخل وفقا لنص المادة منالقانون التاسيسي للاتحاد الأفريقي الصادر في جويلة 2000م، والمتمثلة فيثلاث حالات وهي الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، فقد تموالأمن الأفريقي من وحدات عسكرية تمثل الأقاليم الخمسة في القارة الأفريقيةوهي وحدات جاهزة متعددة التخصصات والتي تضم عناصر مدنية وعسكريةوشرطية تكون جاهزة في الدول الأعضاء ومستعدة للانتشار السريع في التوقيع المناسب تتولى قيادة هذه القوات لجنة أركان حرب مكونة من وزراء دفاع الدولالأعضاء، و حدد تعداد هذه القوات مبدئيا بحوالي 15000 جنديا وينتظر منها أنتصل الى تعداد 30 000 جنديا وتبقي على حالة تأهب للانتشار السريع عندمايكلفها المجلس أو المؤتمر بذلك في حالة وجود نشوب نزاع مسلح أو تهدىد امنيخطير في أحدى الدول الأعضاء للانتشار الوقائي بهدف منع النزاعات وبناء السلام ، كما تمتد مهامها اي شكل بعثات للمراقبة والمتابعة والقيام بالمساعدات: الأنسانية لكن الإشكال بقي قائما بحيث لا توجد آلية تقييم تقدم هذه القوة علىمستوى الألوية الخمسة المكونة لها وتعد خسارة كبيرة لعدم تكون لواء الشمالالأفريقي حيث كان بوسع هذا اللواء، التدخل العسكري في ليبيا بقوات افريقية ،بدلا من تدخل الدول الغربية وحلفالناتو" وحول المنطقة الى بؤرة نزاع مزمن.

دفع المجتمع الليبي تكلفتها على نطاق واسع ويرجع هذا التأخر إلى الكثير منالتحديات التي تحول دون القدرة على تأسيس القوة الأفريقية الجاهزة للانتشارالسريع، اهمها ضعف ميزانية الإتحاد التغطية التكاليف بالإضافة إلى الإمكانياتوالقدرات العسكرية المحدودة في معظم الدول الأفريقية .

2-صندوق السلمPeace Furned

استحدث صندوق السلم بهدفتوفير الموارد الأزمة المهام دعمالسلام و الانشطة المتعلقة بالسلام والأمن، فقد أنا صندوق السلم بموجب نص

المادة رقم واحد وعشرون من البروتوكول التأسيسي لمجلس السلم والأمنالأفريقي ويعمل الصندوق على تجاوز عقبة التمويل التي قد تعيق مهام السلموالأمن الأفريقي لان بعثات المجلس بحاجة الى ايواء وتذبةونقل ومواصلات ورعاية صحية، ويسعى الصندوق تحصيل عواد مالية من خلالمساهمات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي ومجلسالسلم والأمن الأفريقي.

3-هيئة الحكماء Panel of the Wise

هي هيئة تضم خمسة شخصيات يختارهم رئيس المفوضية الأفريقية ويتمتعيينهم لمدة ثلاث سنوات من قبل المؤتمر، يكون اختيار الأعضاء في هيئة الحكماءعلى أساس الكفاءة و والنضال في سبيل ختمة القضايا الأفريقية ، وتقوم هيئةالحكماء بإعطاء النصح لمجلس السلم والأمن و إلى رئيس المفوضية في جميعالمسائل المتعلقة بالسلم والأمن والاستقرار.كما تشارك باتخاذ الاجراءات الملائمة لدعم جهود المجلس والرئيس تجسيدا لنص المادة 11 من البروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن الإفريقي.

المبحث الثالث: المنظمات الفرعية.

بالإضافة إلى الدور القاري المتمثل في الاتحاد الإفريقي وفاعليته في إنشاء آليات مؤسسية للتعامل مع النزاعات داخل القارة الإفريقية. نلاحظ دورا أخرا والمتمثل في مجموعة من المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية، عملت هيا الأخرى على تطوير هياكلها المؤسسية الأمنية حتى تساهم في إدارة وحل النزاعات الواقعة في نطاقها الجغرافي ولقد ساعدها في ذلك تراجع دور الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة من ناحية، وضعف آليات إدارة وتسوية النزاعات في إطار منظمة الوحدة الإفريقية .

ولان المنظمات الفرعية كانت تفتقد للأليات الأمنية اللازمة لعملية التدخل في النزاعات الواقعة داخل الدول الأعضاء فيها أو فيما بينها، فقد دفعها ذلك للبحث عن آليات مؤسسية أمنية ، ليس فقط للقيام بمهام صنع السلام والدبلوماسية الوقائية وإنما بمهام حفظ السلام وما قد يستلزمه ذلك من إمكانية استخدام القوة لفرض السلام إذ لزم الأمر.[1]

و في هذا أشارت المادة (16) من بروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي إلى العلاقة التي تربط هذا الأخير بالآليات الإقليمية لتسوية النزاعات والتي نذكرها على النحو التالي:

اعتبار الآليات الإقليمية جزءا لا يتجزأ من البناء الأمني للاتحاد الإفريقي الذي يتحمل المسؤولية

الأولي في ترقية السلام والأمن والاستقرار في القارة. في هذا الصدد يقوم كل من مجلس السلم والأمن الإفريقي ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي على:

أ- التنسيق والمواءمة بين نشاطات الآليات الإقليمية في ميدان السلم والأمن والاستقرار من اجلتكون هذه النشاطات مطابقة لأهداف ومبادئ الاتحاد الإفريقي.

[1] -بدر حسن الشافعي، **تسوية الصراعات في إفريقيا (نموذج الايكواس)**، القاهرة : دار النشر للجامعات، 2009، ص 51.

ب-التعاون مع الآليات الإقليمية لكفالة شراكة فعالة بينها وبين مجلس السلم والأمن الإفريقي فيمىدان ترقية صون السلام، الأمن والاستقرار، وتتحدد طرق هذه الشراكة على أساس مزايا كل طرف ووفقا لظروف الحال.

• يقوم مجلس السلم والأمن بالتشاور مع الآليات الإقليمية تطوير المبادرات الرامية إلى التوقع والوقاية من النزاعات، كما يباشر بمهام صنع وبناء السلام في حالة نشوب النزاعات.

عند بذل الجهود الرامية لتعزيز الأمن والسلام، تعمل الآليات الإقليمية على إحاطة مجلس السلموالأمن عبر رئيس مفوضية الاتحاد بنشاطاتها بصفة منتظمة، والتأكد من مدى مواءمة هذه النشاطات وتناسقها مع أنشطة مجلس السلم والأمن، كما يقوم مجلس السلم والأمن الإفريقيبدوره وعبر رئيس مفوضية الاتحاد بإحاطة الآليات الإقليمية بأنشطته.

• لضمان التنسيق والترابط وتيسير التبادل المتواصل للمعلومات بين كل من مجلس السلم والأمنالإفريقي والآليات الإقليمية، تعقد مفوضية الاتحاد الإفريقي اجتماعات دورية مرة في السنة علىالأقل، تجمع الرؤساء التنفيذيين والسلطات المكلفة بقضايا السلم والأمن على مستوى الآلياتالإقليمية.

• يتخذ رئيسمفوضية الاتحاد الإفريقي الإجراءات اللازمة، متى كان ذلك ملائما، للتأكد من مشاركة الآليات الإقليمية في مهام الإنذار المبكر والقوة الإفريقية الدائمة.

تدعي الآليات الإقليمية للمشاركة في مناقشة إي مسالة ينظر فيها مجلس السلم والأمن الإفريقيوتتولاها احد الآليات الإقليمية أو تمثل أهمية خاصة بالنسبة لها.

• يشارك رئيس مفوضية الاتحاد في اجتماعات ومداولات الآليات الإقليمية .

• من أجل تعزيز الترابط والتعاون، تعمل مفوضية الاتحاد على إقامة مكاتب اتصال على مستوىالآليات الإقليمية، وتشجع الآليات الإقليمية بدورها على إقامة مثل هذه المكاتب على مستوىالمفوضية.

•كل من المفوضية والآليات الإقليمية يقومان بتوقيع مذكرة تفاهم حول تعاونهم وذلك في اطارالنصوص الواردة أعلاه [1]

ومن هنا سنحاول إلقاء الضوء على دور المنظمات في إنشاء آليات مؤسسية للتعامل مع النزاعات من جهة وإدارتها وحلها من جهة أخرى.

المطلب الأول: آلية حل النزاعات في إطار الايكواس * (ECOWAS) آلية حل النزاعات في إطار السادك(SADC) (جماعة التنمية لدول الجنوب الإفريقي)

- **آلية حل النزاعات في إطار الايكواس * (ECOWAS)**

برزت الجماعة الاقتصادية (الإيكواس) كمنظمة إقليمية فرعية تهدف إلى التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء، إلا أنها تحت الضغوط السياسية وتهديدات الأمن الإقليمي تحولت إلى منظمة مسؤولة عن إيجاد الحلول للنزاعات وغيرها من الأزمات، لتصبح هته التهديدات والية معالجتها الاهتمام الدائم للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية [2]

وعند إدراك الدول الأعضاء مدى الترابط بين تحقيق الأمن والاستقرار من جهة، وتحقيق التكامل الإقليمي والتنمية من جهة أخرى، ومن هنا قامت الجماعة في البحث عن إطار يقوم على تعزيز المقاربة الإقليمية لحل النزاعات وتعزيز الأمن والسلم في منطقة غرب إفريقيا [3] .

---

[1]-آمنة زويد، **دور الإتحاد الإفريقي في حل النزاعات الإفريقية** –دراسة حالة الصومال-،مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 44.

[2]- مرجع نفسه، ص 48.

[3]- البشير الكوت، **المنظمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا دراسة للأبرز المنظمات**، ليبيا : المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر،2008، ص148.

نصت المادة (85) من الميثاق المعدل الذي يتناول الأمن الإقليمي، تعهد الدول الأعضاء بالقيام على حماية ودعم العلاقات فيما بينها من اجل الحفاظ على الاستقرار والأمن داخل المنطقة ، تعهدت الدول الأعضاء لتحقيق هذا الهدف على تأسيس آلية مناسبة لمنع وحل النزاعات في المنطقة، وتعتبر المادة (58) هي الأساس القانوني لمنع وادارة وحل النزاعات في المنطقة (3)[1] .

تم الإعلان عن تأسيس الميثاق الدفاعي للإيكواس عام 1980 وقد تضمن الميثاق نصوصا للحفاظ على الأمن الجماعي بشكل تضامني، وحماية الدول الأعضاء من أي عدوان خارجي، لأنه يمثل عدوانا ضد دول الجماعة بعد ذلك تم إنشاء أداة لهذا الميثاق، حيث تم طلب الدول الأعضاء بوضع جزء من قواتها المسلحة تحت تصرف المنظمة، وتعرف باسم القوات المسلحة المتحالفة للجماعة (AAFC). ومن اجل تطوير أدوارها السياسية والأمنية قامت الإيكواس بإنشاء آلية منع وادارة وحل النزاع وحفظ السلام والأمن عام 1990.

وبإمكان القول إن الأيكواس إنشاءها لهته الآلية كان بمثابة استجابة طبيعية للتحديات التي خلقتها فترة ما بعد الحرب الباردة والتي بينت عدم ملائمة الآليات القديمة التي استعملتها الإيكواس في فترة الحرب الباردة الحفظ الأمن والسلم وتعتبر هذه الآلية مثالا يحتذى به داخل المنظمات الإقليمية الأخرى ونجد أن آلية حل النزاعات قد تطورت عام 1990 إلى آلية عسكرية دائمة هي مجموعة المراقبة الخاصة بدول الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا وكان هدفها الأساسي مراقبة وقف إطلاق النار وتطبيق اتفاقيات السلام وحفظ الأمن واستعادة النظام والقانون، وفي القمة التي عقدت في عام 1991 قامت الأيكواس بإنشاء لجنة للوساطة مهمتها التوسط في النزاعات تقوم بين الدول الأعضاء من اجل احتواء أي

[1]- هالة جمال ثابت،" **الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا وإدارة الصراع في المنطقة** "، في التكامل الإقليمي في إفريقيا- روي و أفاق، تحرير محمد عاشور واحمد على سالم ، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية ،2005، ص 421.

اعتداءات تنشب بين هذه الدول، وكما جاء في الميثاق الموقع في جويلية 1993 مواد تخص الأمن الإقليمي والحث إلى العمل على حفظ الأمن والسلم والتي تسمح للايكواس حق التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء التي تعرف نزاعات أو عمليات عسكرية قد تهدد المنطقة [1]

- آلية حل النزاعات في إطار السادك(SADC) (جماعة التنمية لدول الجنوب الإفريقي):

لقد نص ميثاق السادك في المواد (4-5-21)، على مبادئ تكرس التعاون بين الدولالأعضاء في دعم السلم والأمن في إقليم الجنوب الإفريقي، والعمل على الدفاع عن دول الجماعة. [2]

وفي إطار تحويل هذه النصوص إلى آليات عمل محددة، اتفقت دول الجماعة في 28جوان1996 على إنشاء جهاز السادك للسياسات والدفاع والتعاون الأمني ، وتم التوقيع على البروتوكول في 14 أوت 2001 ، وقد أوضحت المادة الثانية من البروتوكول أهداف الجهاز ومنها دعم السلم والأمن في الإقليم ومواجهة عدم الاستقرار ، ودعم التعاون الإقليمي في مجالات الدفاع والأمن وإنشاء آليات مناسبة لذلك ومن أجل توفير الأساس لتشغيل هذا الجهاز وقعت دول السادك على معاهدة للدفاع المشترك بدار السلام بتنزانيا في 2003، تنص على التعاون في مجالات تسوية الصراعات والاستعداد العسكري والتعاون في المجالات الأمنية. [3]

وقد بدأت جهود السادك في عملية التسوية عام 1998 مع حدوث التمرد العسكري والعصيان المدني ضد الحكومة الديمقراطية في ليسوتو ، حيث تدخلت جنوب إفريقيا

[1]- البشير الكوت، مرجع سابق ذكره ، ص ص 148-149.

[2]- عبد الله الأشعل ، مرجع سابق ذكره ، ص 17.

[3]- التكامل الإقليمي كالية لتعزيز السلم والأمن في أفريقيا عن موقع:

http://new.sis.gov.eg/Ar/Story

عسكريا بمشاركة قوات من بتسوانا لإعادة النظام المنتخب، وذلك تحت مظلة الجماعة و بناءا على طلب الحكومة، لكن يلاحظ أن جهاز الجماعة للسياسات والدفاع الأمني لم يتم تفعليه بسبب الخلاف بين جنوب إفريقيا وزيمبابوي بشأنه ، وبالتالي اقتصرت جهود الجماعة في تلك الفترة على جهود التسوية السلمية .

لقد نص ميثاق السادك في المواد (4،21،5) على مبادئ تكرس التعاون بين الدول الأعضاء في دعم السلم والأمن في إقليم الجنوب الإفريقي، والعمل على الدفاع عن دول الجماعة، والالتزام بالتعاون في المجالات الأمنية و السياسية وتحويل هذه المواد والنصوص إلى آليات عمل محددة، اتفقت دول الجماعة في 28جوان 1996 على إنشاء جهاز السادك للسياسات والدفاع والتعاون الأمني [1] .ولقد تحددت أهداف الجهاز في بروتوكول السياسات والدفاع والتعاون الأمني الذي تم توقيعه في 13 أوت 2001، كما تم الاتفاق على

آلية لتحقيق ذلك، و وفقا للمادة (2) من البروتوكول فان أهداف الجهاز تتمثل في تعزيز السلم والأمن في الإقليم، حماية البشر والعملية التنموية في الإقليم ضد أخطار عدم الاستقرار الناجم عن انهيار القانون والنظام أثناء النزاعات، ودعم التعاون الإقليمي في مجالات الدفاع والأمن، وإنشاء الآليات المناسبة لذلك ومنع وإدارة وحل النزاعات بالوسائل السلمية التي تتضمن الدبلوماسية الوقائية، التفاوض، الوساطة، المساعي الحميدة، التحكيم، مع إقرار إمكانية اللجوء إلى الوسائل القسرية وفقا لقواعد القانون الدولى.[2]

ولتشغيل هذا الجهاز وقعت دول السادك على معاهدة الدفاع المشترك (دار السلام بتنزانيا 2003) تنص على التعاون في مجالات إدارة وحل النزاعات، والتعاون في المجالات الأمنية والدفاعية والأمن الجماعي والتصدي لعناصر عدم الاستقرار في الإقليم.[3] وما

[1]- حسن الشافعي، مرجع سابق ذكره، ص ص 53-54

[2]- آمنة زويد، **دور الإتحاد الإفريقي في حل النزاعات الإفريقية –دراسة حالة الصومال-**، مرجع سابق ذكره ، ص 47.

[3]- مرجع نفسه، ص 47.

يمكن ملاحظته فهو اقتصار جهود الجماعة في عملية إدارة النزاعات على جهود التسوية السلمية، ومن أبرز جهودها في هذا الشأن هو إقناع طرفي النزاع في انجولا بالتوصل إلى اتفاق سلام في افريل 2002، وأيضا التوصل إلى اتفاق بشان تقسيم السلطة بين الحكومة والمتمردين في الكونغو الديمقراطية في 30 جوان 2003. وبصفة عامة يمكن القول إن جهود الجماعة في عملية حل النزاعات واجهتها العديد من الصعوبات أهمها عدم تفعيل هياكل الجهاز الأمني بسبب الخلافات السياسية بين زيمبابوي وجنوب إفريقيا إضافة إلى مشكلة التمويل التي تعاني منه أجهزة المنظمة[1].

المطلب الثاني: آلية حل النزاعات في إطار الايكاس* (ECCAS)

بالرغم من إنها منظمة اقتصادية إلا أن ذلك لم يمنعها من الاهتمام بالجوانب الأمنية خاصة بعد أحداث التمرد العسكري الذي شهدته إفريقيا الوسطى عام 1996 ، مما أدى إلى تدخل الجماعة و الوصول إلى اتفاق بانجي للسلام سنة 1997 الذي تضمن نشر قوات حفظ سلام افريقية ومنذ ذلك الحين ظهرت الحاجة إلى ضرورة إيجاد إطار مؤسسي يتولى تعزيز الأمن والسلم في الإقليم. وقد تم بالفعل إقامة ثلاثة آليات لدعم التعاون الأمني في إقليم وسط إفريقيا، حيث وقعت تسع دول من الدول الأعضاء على ميثاق عدم الاعتداء في الكاميرون (جويلية 1996) بهدف دعم التعاون بينها في المسائل المتعلقة بالسلم والأمن. وفي أكتوبر نفسالعام تم إنشاء آلية الإنذار المبكر ومن بين مهامها الإشراف على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الإقليم، تحديد مصادر التوتر قبل تحولها إلى صراعات سياسية، توقع المصادر المختلفة للنزاعات والبحث عن السبل المناسبة لتسويتها قبل نشوبها.

ولتعزيز القدرات الدفاعية والأمنية للجماعة قررت قمة ياوندي (25/02 / 1999) إنشاء المجلس الأعلى للسلام والأمن في وسط إفريقيا ليكون بمثابة ألية لمنع وادارة وحل

[1]- آمنة زويد، **دور الإتحاد الإفريقي في حل النزاعات الإفريقية –دراسة حالة الصومال-**، مرجع سابق ذكره ، ص 47.

النزاعات في الإقليم، بما في ذلك تشجيع والحفاظ على تعزيز السلم والأمن في ذلك الإقليم، وقد دخلت الآلية حيز التنفيذ في 17 جويلية 2002 . وفي محاولة لتفعيل الآلية قرر وزراء دفاع الجماعة في اجتماعهم بالكونغو برازافيل (اكتوبر 2003) إنشاء قوة حفظ سلام إقليمية يتم تشكيلها وتكوينها من كل دول الجماعة مع الاتفاق على إنشاء مركز تدريب لهته القوات.

وقد ساهمت دول المجموعة بقوة إقليمية لحفظ السلام في إفريقيا الوسطى (أكتوبر 1993) اثر اندلاع النزاع مجددا بها، كما تم التنسيق مع الايكاس والسادك فيما يتعلق بإدارة النزاع في الكونغو الديمقراطية باعتبارها عضو في الجماعتين. وما يمكن ملاحظته هو أن منظمة الايكاس كانت السابقة في إقرار نظام شبكة الإنذار المبكر (1998) وهي بذلك سبقت الإيكواس في هذا الشأن، كما أنها قامت بتدشين آلية كاملة ليس فقط لمنع النزاعات وإنما لإدارتها وحلها في نفس العام الذي تم فيه إنشاء آلية الايكواس.

ولعل التسارع في إنشاء هذه الهياكل الأمنية يعود إلى أن غالبية دول الأعضاء تمر بأزمات أمنية وهذا ما جعل في الآونة الأخيرة حصول الجانب الأمني على أهمية كبرى من الجانب الاقتصادي .[1]

المطلب الثالث: آلية حل النزاعات في إطار الكوميسا * (COMESA)

أدت اعتبارات كل من الطابع الاقتصادي للمنظمة وعضوية معظم دولها في منظمات إقليمية فرعية ذات مضامين أمنية إلى عدم اهتمام المنظمة بتفعيل آليات أمنية لإدارة وحل النزاعات بين دولها، وبالرغم من

هذا فقد أكدت الكوميسا في مواثيقها على أن السلام والاستقرار يعتبران هدفا ووسيلة للتنمية، ولقد أقرت المادة السادسة من اتفاقية المنشئة لها على مجموعة من المبادئ في

[1]- بدر حسن الشافعي، مرجع سابق ذكره ، ص ص 55 -58.

هذا الشأن من أهمها مبدأ عدم الاعتداء، التسوية السلمية للنزاعات، صيانة السلام والأمن الإقليمي من خلال تشجيع وتقوية علاقات حسن الجوار .

وقد تبنت القمتين الخامسة (2000) والسادسة (2001) برنامجا لتعزيز السلام والأمن في منطقة الشرق والجنوب الإفريقي. وكان من أهم بنوده إنشاء هيكل مؤسسي امني يتكون من ثلاثة مستويات (رؤساء الدول والحكومات وزراء الخارجية لجنة السلم والأمن) ويتم تفويضها بمهام منع النزاعات عن طريق الدبلوماسية الوقائية .

نلاحظ من هنا أن الكوميسا راغبة هي الأخرى في القيام بمهام أمنية بالتنسيق مع المنظمات الفرعية الأخرى خاصة السادك والإيجاد بسبب تداخل العضوية .[1]

المطلب الرابع: ألية حل النزاعات في إطار الإيجاد * (IGAD)

على الرغم من أن الإيجاد نشأت كآلية لمواجهة المشكلات والتحديات البيئية التي تواجه الدول الأعضاء، وتحديدا التصحر والجفاف [2]، إلا أنها تخلت عن مهمتها التحول إلى هياة تسعى إلى إيجاد تسوية سلمية للنزاعات الناشبة بين داخل أعضائها [3]

وعقدت الإيقاد دورتها التاسعة للقمة في الخرطوم مابين (4-11) جانفي 2002، أقرت فيه بروتوكول آلية للإنذار المبكر في المنطقة للتنبؤ بالنزاعات المسلحة في القرن الإفريقي، والاستجابة لتلك المنازعات في الوقت المناسب حتى انه تقرر الاعتراف بالآلية التي اعتمدتها الإيغاد بكونها أول إطار مؤسسي شامل بشان الإنذار المبكر للمنازعات، والاستجابة لها في القارة، وفي فيفري عام 2004 قررت الايغاد تشكيل قوة عسكرية

[1]- بدر حسن الشافعي، مرجع سابق ذكره ،، ص ص ،58-59.

[2]- عبد الله الأشعل ، نفس المرجع، ص 30.

[3]- رانيا حسين خفاجة ، **الخبرة الإفريقية في إعادة الأعمار والتنمية في أعقاب انتهاء الصراعات**: روبية تقوميه ، ورقة بحثية عرضت خلال ورشت عمل المنظومة الإفريقية لإعادة الاعمار والتنمية في مرحلة ما بعد الصراع وعلاقتها بالسياق الأممي لبناء واستدامة السلام ، جامعة القاهرة: معهد الدراسات والبحوث الإفريقية ، ماي 2017، ص12

للمشاركة في مهام حفظ السلام في المنطقة، حسبما تم تكليفها من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو الاتحاد الإفريقي.

وفي جوان 2006 وضعت الإيغاد برنامجا مدته أربع سنوات لبناء القدرات في المنطقة في مواجهة ما سمي بالإرهاب، من أجل تعزيز التعاون الأمني بين الدول الأعضاء بشأن قضايا الإرهاب [1]

وقد شددت القمة على أهمية التسوية السلمية المشكلة السودان من خلال لجنة الايقاد الخاصة بالسودان، وأيضا فيما يتعلق بعملية السلام في الصومال[2]

[1]- جمال طه **على دور المنظمات الإقليمية الإفريقية في حل وتسوية العتق السياسي في الدول الإفريقية "**، مجلة السياسية الدولية ، العدد: 23، الجامعة المستنصرية، 2013، ص7. مهند النداوي، مرجع سابق، ص ص 126-127.

[2]- عبد الله الأشعل، مرجع سابق ذكره ص 16.

المبحث الرابع: تحديات تحقيق السلم والأمن في إفريقيا.

وقد شكل الاتحاد الإفريقي مرحلة جديدة تاريخ القارة الإفريقية، سواء على صعيد التكامل الإقليمي والوحدة الاقتصادية، أو على مستوى الأجهزة والمؤسسات الجديدة، التي تكفل العمل الإفريقي الجماعي. ليبدأ عمله الرئيسي وهو حفظ السلم والأمن الدوليين على المستوى الإقليمي ، بداية من منع النزاعات ووصولاً على إدارتها وتسويتها. وقد تجسد ذلك فعلاً العديد من الأزمات، أين عمل الاتحاد الإفريقي جاهدًا على منع النزاعات وإدارتها وحلها بالطرق السلمية و اتخاذ إجراءات قمعية، وهذا يعبر عن رغبته وإرادته في تسوية هذه الأزمات والنزاعات التي تبدد السلم والأمن في إفريقيا، ومحاولة وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان. إلا أن الاتحاد واجه ويواجه حقيقة تحديات قد تقلل من فعالية تدخلات، من أهم هذه التحديات كثرة وتنوع الصراعات في القارة، مشكل التمويل، وغياب الإرادة السياسية من جانب الدول الأعضاء شر قوات عسكرية المناطق التي تشهد نزاعات وأزمات.

المطلب الأول: التحديات الأمنية

يواجه الاتحاد الإفريقي العديد من التحديات الأمنية، و و ما س تم معا تهذا المطلب من خلال فرع ن، حيث ي ناول الفرع الأول عدد وتنوع الصراعات، والفرع الثاني يتطرق إلى هشاشة الوضع الأمني والتركيبة القبلية لبعض الدول الإفريقية.

الفرع الأول: عدد وتنوع الصراعات.

لقد استمرت الصراعات العنيفة عصف بكيان الدول الإفريقية ومجتمعاها مرحلة ما عدا الحرب الباردة، وتمثل الصراعات والحروب الأهلية والانقلابات العسكرية النمط الغالب لهذه الصراعات العنيفة، و هو ما يمثل التهديد الأكبر للتنمية والاستقرار إفريقيا. فطبقًا

لبعض التقديرات شهدت إفريقيا خلال الفترة ما بين 1990–2005، نصف عدد الوفيات التي شهدها العالم نتيجة الحروب[1]

ومن العوامل التي ينجم عنها انعدام الأمن[2]

- عدم احترام مبدأ عدم التدخل من جانب دولة عضو الشؤون الداخلية لدولة أخرى.
- الاستخدام الفعلي للقوة أو التهديد بما فيما بين الدول الأعضاء الاتحاد الإفريقي، أو مساندة أطراف داخل دولة أخرى.
- الانقلابات العسكرية والتغيرات غير الدستورية للحكومات، إذ تعتبر من أخطر التحديات الأمنية التي تواجه الاتحاد الإفريقي.
- التطرف السياسي ، الديني ، الطائفي، العرقي والعنصري، والأوضاع غير المستقرة في فترة ما بعد النزاعات.
- الفشل في تعزيز السلم في فترة ما بعد النزاعات، نتيجة غياب عمليات فعّالة وكاملة لتسريح الجنود ونزع أسلحتهم، وإعادة دمجهم المجتمع في فترة ما بعد النزاعات.
- محنة اللاجئين والمشردين داخليًا، وانعدام الأمن الناجم عن وجودهم.
- استخدام الألغام والمعدات التي لم تنفجر.
- الانتشار والتداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة.
- الاتجار بالبشر والمخدرات.
- انتشار الأمراض والأوبئة.
- العنف والجرائم الأخرى، بما فيها الإرهاب والجريمة المنظمة.

[1]- حمدي عبد الرحمان حسن، **الاتحاد الإفريقي والنظام الأمني الجديد إفريقيا، دراسات إستراتيجية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث إستراتيجية، أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة)،العدد 162،2011، ص 80.

[2]- عبد المجيد خليفة الكوت، **منظمة الاتحاد الإفريقي: من منظور السياسة ا الخارجية الليبية**،الطبعة الأولى ، الدار الجامعية للنشر و التوزيع والطباعة، غريان (ليبيا)، 2008، ص ص 231←233.

وانظر كذلك: إكرام محمد صالح حامد، **مجلس السلم والأمن الإفريقي: التكوين والأدوار**، سلسلة قضايا إفريقية، المركز العالي للدراسات الإفريقية، القارة (مصر)، العدد 04، نوفمبر 2007، ص ص17←19.

كل هذه العوامل قد ينتج عنها حالة من الأمن، وقد تخلق ظروف خطيرة متمثلة في جرائم الحرب، جريمة إبادة جماعية، وجرائم ضد الإنسانية، وهو ما يسمح للاتحاد الإفريقي بممارسة حقه في التدخل طبقا للمادة 4(ح) من القانون التأسيسي [1]

كما يمكن للدولة المعنية أن تطلب من الاتحاد الإفريقي التدخل، وذلك طبقا للمادة 4(ي) من القانون التأسيسي للاتحاد.[2]

وبالإضافة إلى المأساة الإنسانية التي تسببها الحروب والصراعات المسلحة، فإنها كانت ولا تزال ذات تكلفة اقتصادية باهظة، فقد خسرت إفريقيا خلال الفترة ما بين 1990 – 2005 نحو 284 مليار دولار، نتيجة الصراعات المسلحة، وهو ما يعادل ما حصلت عليه إفريقيا من مساعدات خلال تلك الفترة.[3]

ولهذا فإن الصراعات الداخلية في الدول الأعضاء تشكل تحديا أمام الاتحاد الإفريقي، حيث تتسبب في تدمير مكاسب الاستقلال التي حققتها منظمة الوحدة الإفريقية. ولذلك فإن زيادة وحشية الاضطرابات الداخلية والانقلابات والصراعات

المسلحة في الدول الأعضاء "[4]. رفع الاتحاد الإفريقي إلى تفعيل دوره لحل وتسوية النزاعات الإقليمية، نظرا لما تسببه هذه الصراعات الداخلية من مأمي إنسائية وارتكاب جرائم الحرب، جرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية.

فبالرجوع إلى مختلف القرارات التي اتخذها المؤتمر منذ نشأة الاتحاد الإفريقي يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

---

[1]- "" تنص المادة 4(ج) من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي لعام 2000 على: "حق الاتحاد في التدخل في دولة عضو طبقا لمقرر المؤتمر في ظل ظروف خطيرة متمثلة في جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية".

[2]- تنص المادة 4(ي) من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي لعام 2000 علي: "حق الدول الأعضاء في طلب التدخل من الاتحاد لإعادة السلام والأمن

[3]- حمدي عبد الرحمان حسن، مرجع سابق ذكره ، ص 80.

[4]- سالم محمد الزبيدي، **الاتحاد الإفريقي في ظل النظام الدولي، اللجنة الشعبية العامة للثقافة. طرابلس (ليبيا)**. 2006. ص ص 85-83

أن المؤتمر لا يتسامح مع النزاعات الداخلية بسبب التغييرات غير الدستورية للحكومات، وقد تجسد ذلك مثلا في قرار المؤتمر الخاص بالوضع في تشاد، والذي أكد فيه المؤتمر "رفض أي تغيير غير دستوري يتعارض مع المبادئ التي اعتمدها القانون التأسيسي، وأنه لا يمكن الاعتراف بأي سلطة تأتي بالقوة.[1] بالإضافة إلى ذلك، فقد أدان المؤتمر في نفس القرار وبشدة الهجمات التي قامت بها مجموعات مسلحة ضد الحكومة التشادية، وطالب بالوقف الفوري لهذه الهجمات الدموية .[2] ويبدو أن الصياغة التي جاء بها هذا القرار تؤكد بوضوح الموقف الصريح للمؤتمر في هذا الصدد. كما أدان مؤخرا الانتقال غير الدستوري للسلطة بعد وفاة الرئيس التشادي وتولي نجله للحكم.

وهنا يمكن الإشارة إلى إدانة الانقلاب العسكري الذي حدث في مالي في مارس 2012، حيث أكد الاتحاد الإفريقي أنه يدين وبشدة مثل هذه الانقلابات، ونطالب بالرجوع إلى النظام الدستوري. ولا يقتصر الأمر على ذلك بل ويدين الاتحاد الإفريقي حتى مجرد محاولة الانقلاب، حيث أدان محاولة الانقلاب التي وقعت بتاريخ 27-28 جوان 2001 في جمهورية إفريقيا الوسطى، واعتبر ذلك انتهاكا صارخا لمبادئ الاتحاد وقراراته بشأن التغييرات غير الدستورية، وكذلك إدانة الانقلابات المتكررة التي حدثت في موريتانيا، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية في 11 جوان 2004، وأدان الاتحاد أعمال المرتزقة في غينيا الاستوائية في مارس 2004 واعتبر ذلك محاولة لزعزعة الاستقرار.

كما صدرت قرارات عن المؤتمر تتضمن قرض عقوبات على دول لم تحترم مبادئ وقرارات الاتحاد الإفريقي، من أمثلة ذلك قرار فرض عقوبات على كوت ديفوار بسبب النزاع حول نتائج الانتخابات الرئاسية، التي جرت في نوفمبر 2010"[3]. إذ قرر المؤتمر

---

[1]- سالم محمد الزبيدي، **الاتحاد الإفريقي في ظل النظام الدولي، اللجنة الشعبية العامة للثقافة. طرابلس (ليبيا)**، مرجع سابق ذكره، ص 85.

[2]- مرجع نفسه، ص 86.

[3]- نصيرة مهيرة، **التحديات التي تواجه الاتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات الإقليمية**، مجلة الحقوق والحريات، المجلد 09، العدد 02، سنة 2021، ص 430.

تعليق مشاركة كوت ديفوار في أنشطة الاتحاد إلى غاية عودة الرئيس المنتخب ديمقراطيها إلى ممارسة سلطانه .[1]

وما يلاحظ على تدخل الاتحاد الإفريقي في النزاعات الداخلية، أنه لم يتفاعل مع مختلف النزاعات في إفريقيا بنفس الدرجة، حيث يتوقف ذلك على طبيعة النزاع والدول المعنية به، فطريقة تعامل الموتمر مع أزمة دارفور تختلف عن طريقة تعامله مع الوضع في كل من تشاد وكوت ديفوار، فإذا كان الوضع في تشاد مثلا سببه تورط مجموعة مسلحة ضد الحكومة، فإن أحد الأطراف الأساسية في النزاع في السودان هو الحكومة السودانية، كما لم يقر بأن النزاع انجرت عنه جرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية في خصوص أزمة دارفور، أكد المؤتمر عن انشغاله العميق بشأن الوضع في دارفور، وترحيبه بالتدابير التي اتخذتها الحكومة السودانية لحماية السكان المدنيين، وتسهيل عمل الوكالات الإنسانية، والمنظمات غير الحكومية، والسماح لها بدخول المناطق المتضررة[2]

ونظرا لكثرة الصراعات الداخلية المسلحة فإن التحدي الأصلي يوجد في مركز اهتمامات مختلف أشكال النظام القاري "[3]، وفي المنظمات دون الإقليمية في إفريقهاء حيث لا يستطيع الاتحاد الإفريقي بمفرده وبموارده وإمكانائه المحدودة التعامل بفاعلية مع هذه الصراعات. **الفرع الثاني: هشاشة الوضع الأمني والتركيبة القيلية لبعض الدول الإفريقية**

يعد الامتداد القبلي عبر الحدود مشكلة إضافية تلقي بظلالها على الأوضاع في بعض الدول الإفريقية، فالحدود المشتركة مثلا بين دارفور وتشاد (أكثر من ألف كيلومتر) وتواجد ثلاثة عشر قبيلة متداخلة بين طرفي الحدود، والصراع على السلطة في تشاد

[1]- نصيرة مهيرة، **التحديات التي تواجه الاتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات الإقليمية**، مرجع سابق ذكره ، ص 430.

[2]- مرجع نفسه ، ص 430.

[3]- اينس أكسلر شوالاء **الاتحاد الإفريقي وإدارة النزاعات (تحدي التسوية الدولية لما يحدث داخل الدول وما هو خارج النطاق القومي)** ، ترجمة فيلود الكابخ. في البشير علي الكوت. الاتحاد الإفريقي أسولف خماخي). اللمة الأولى، الركر العالمي الدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، بنفي اليبيا)- 2005، ص 179.

أثرت على الموقف الأممي في دارفور، حيث نزحت القبائل المشتركة إلى دارفور للاحتماء بأبناء عمومتهم من قبائل السودان، فقد أدى التشابك الجغرافي والتاريخي والسياسي بين دارفور والمحيط الإقليمي إلى إضعاف إحساس سكان دارفور بالبعد القومي وغلبة الاتجاهات الجهوية والقبلية.

ولهذا فإن حركات التمرد في دارفور تنتمي لقبائل سودانية لها امتدادات في تشاد، ليبيا وإفريقيا الوسطى، مثل قبائل الزغاوة والفور، التي تشكل أغلبية رجال حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة[1]

وقد انتشر السلاح في الإقليم نظرا لضعف الحكومات المركزية وهشاشة الوضع الأمني والمساحات الشاسعة للإقليم، خاصة عقب الحرب الأهلية في تشاد في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، والتي كما ذكرنا تربطها مع دارفور العوامل القبلية عبر الحدود المفتوحة، وازداد ذلك خلال الحرب الليبية التشادية، حيث أصبحت دارفور مسرحا خلفا للقوى والصراعات الدائرة على الأرض التشادية.

وبالتالي ونظرا لاتصال حدود الإقليم بالدول الثلاث (تشاد، ليبيا، إفريقيا الوسطى)، وعدم وجود حراسة أمنية حدودية حقيقية. وإن وجدت فهي غير كافية، فإن هذه الدول في الدول الإقليمية الفاعلة في أزمة دارفور، فقد كانت مأوى للجماعات المتمردة ومكانا للإمداد بالسلاح.

كما نجد منطقة البحيرات الكبرى أبوروندي، رواندا الكونغو الديمقراطية) تتميز بالامتداد القبلي بين شعوبها، والتي تتكون من قبيلي الهوتو والتونسي، وتتسم العلاقة بين هاتين القبيلتين بالعداء المستمر والصراع على السلطة. ففي بوروندي اندلعت عام 1993 موجة

[1]- عبد المنعم من طيور الحر، **دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية النزاعات المسلحة "دراسة الحالة دارفور"، إبط)** - منتدى القانون الدولي، جامعة القاهرة، الناصرة 2011، س ص 96-97

من العنق بعد اغتيال أول رئيس منتخب للبلاد "Melchior Nadady" الذي ينتمي إلى قبيلة البونو، على أيدي الجيش الذي تهيمن عليه قبائل التوتسي.[1] وقد أدى الاقتتال بين متمردي الهونو والجيش البوروندي إلى عنف إثلي مرير، أودى بحياة الآلاف وتشريد الملايين

كما شهدت هذه المنطقة أبشع جرائم الإبادة الجماعية وفي الإبادة الجماعية في رواندا عام 1994. والتي امتدت لبقية دول المنطقة بسبب الصراع الدائم بين البوتو والتونسي، كما أن الحدود المشتركة بيانيا تسمح لحركات التمرد في كلي القبيلتين أن تنتقل إلى الدول الأخرى المساندة الحركات المسلحة من قبيلتها.

كما نجد أن من أسباب هشاشة الوضع الأمني في بعض الدول الصراع الداخلي المستمر بين قبائلها، خاصة إذا ما شكلت كل قبيلة حركات متمردة مسلحة، وهو ما يؤدي إلى تصاعد الأحداث وانتشارها، والتسبب في كوارث إنسانية في دولها.

كل هذا وأكثر يعتبر من أخطر التحديات التي تواجه الاتحاد الإفريقي عند تسوية النزاعات الإقليمية، فكثرة الصراعات وتنوعها وهشاشة الوضع الأمني في العديد من الدول الإفريقية وتركيبتها القبلية المتداخلة والمتشابكة يجعل من الصعوبة بمكان على الاتحاد الإفريقي حلى وتسوية هذه النزاعات.[2]

التحدي الأمني وهو تحدي بارز وواضح في القارة الأفريقية ومرتبط إلى درجة ما بالتحدي الخاص بالدولة ، فالدول الأفريقية في الغالب تعاني من درجات متفاوته من عدم الاستقرار الأمني داخل الدولة نفسها أو على حدودها، وهو في الغالب ناجم عن حروب أهلية تقع هنا وهناك لأسباب مختلفة اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية ، ولعل الحرب

[1]- يتكون الشعب البوروندي من قبيلتين بدأ الصراع بينهما مستند استقلال بوتروتستي عام 1952، تمثل قبيلة البوتو نسبة 5% من الشعب، وتمثل قبيلة التوتسي تسية 14% من الشعب. أنظر: نصيرة مهيرة، **التحديات التي تواجه الاتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات الإقليمية**، مرجع سابق ذكره ، ص 432.

[2]- نصيرة مهيرة، **التحديات التي تواجه الاتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات الإقليمية**، مرجع سابق ذكره ، ص 433.

الأهلية التي اندلعت في نيجيريا عام 1967خير مثال لذلك، والتي عرفت بمشكلة بيافرا ،كما أن الحرب الأهلية في السودان هي مثال حي على ذلك ، وكذلك الحرب الصومالية والتي قادت إلى تفكك الدولة، والحرب الأهلية في ليبيريا وسيراليون والكنغو وغيرها سد:[1]

كما أن المشاكل الحدودية تشكل ألغام موقوتة قد تنفجر في أية لحظة بين الدول الأفريقية، فهي حدود مرسومة لا تراعي الواقع السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي للدول الأفريقية .

وبالتالي فقد نشبت منذ مطلع الستينات العديد من الحروب الأفريقية البيئية حول الحدود، وقد عالجت منظمة الوحدة الأفريقية، هذه المسألة بالحفاظ على شكل الحدود الموروثة من الاستعمار وهو قرار حكيم؛ لأن البديل هو نزاعات لا متناهية لإعادة رسم الحدود قد تفضي إلى تضخم دول واختفاء دول أخرى، ولكنها لن تفضي لانتهاء هذه النزاعات الحدودية ، ويندر أن يكون هناك استقرار حدودي بين الدول الأفريقية ، إلا أن الأخطر من ذلك هو تحول عدم الاستقرار الحدودي إلى حالة الحرب مثل الحرب على الحدود بين أثيوبيا والصومال وإريتريا وأثيوبيا وغيرها .[2]

المطلب الثاني: التحديات السياسية

أن مدى نجاح الاتحاد الإفريقي مرهون بوحدة دولة وتضامنها النوعي وايجاد توازن فيما بينها، واهم النقاط التي يجب السعي إلى تحقيقها هي القضاء على الأزمات الداخلية والخلافات والحروب التي تسود الدول الإفريقية ،علاقتاها بالاتحاد، مثل أنغولا، الصحراء الغربية ،سي ارليون، بوروندي، ليبيا ... وغيرها، ومما لا شك فيه أن معالجة هذه

[1]- بشير الكوت، **الوحدة الإفريقية في القرن العشرين**،المركز العالي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ط 1، د س، ص 119.

[2]- بشير الكوت، **الوحدة الإفريقية في القرن العشرين**، مرجع سابق ذكره ، ص 119.

الموضوعات مدى فاعلية الاتحاد ومقدرته على الصمود، ويعد تحقيق الديمقراطية والشفافية من أهم التحديات السياسية للاتحاد الإفريقي، الذي يسعى إلى تكوين نظام ديمقراطي فعال، يعتمد على مؤسساته التي أضيفت إلى هيكلة التنظيمي، مثل برلمان عموم إفريقيا ومحكمة العدل الإفريقية ،وهو ما يستوجب وجود أنظمة إفريقية ديمقراطية تحترم المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.[1]

فالدولة في أفريقيا هي دولة ذات طبيعة خاصة ، أنها ليست الدولة القومية المتعارف عليها والتي ظهرت بداية في أوربا فالدولة في أفريقيا لا تضم قومية مترابطة متلاحمة ومتماسكة ، وبالتالي بإمكانها البقاء والصمود، بل هي دولة تضم في بعض الأحيان عدد محدود من القبائل الكبيرة أو الصغيرة مثل الدولة في رواندا وبور ندى والتي تتركب أساسا من قبيلتين هما الهوتو (الاكثرية) والتونسي (الأقلية) .[2]

وهذا ما يجعل الدولة في أفريقيا مهددة بالتحلل إلى عناصرها الأولية (القبائل) ، وقد تحولت بعض الدول إلى ما يعرف بمجتمع اللادولة في أفريقيا ، وخير مثال على ذلك الحالة الصومالية ، وهما يساهم في ضعف الدولة في أفريقيا وإتسامها التهلهل هو قلة عدد السكان أيضا وقلة الإمكانيات المادية ، فمن بين نحو 53دولة أفريقية هناك 12 دولة يقل عدد سكانها عن مليوني نسمة، والى جانب التنوع القبلى الذي يؤدي لإنقسام الدولة في أفريقيا هناك التنوع الديني ، فالى جانب الديانتين الرئيسيتين في القارة (الإسلام والمسيحية) هناك ديانات محلية كثيرة ، يضاف إلى ذلك ضعف واضح في مؤسسات المجتمع المدني التي تخلق أساسا مهما للدولة الحديثة[3]

---

[1]- ذهيبة بوكسيل، غيلاس لرول، **دور المنظمات الإقليمية في تسوية النزاعات الإفريقية – الإتحاد الإفريقي أنموذجا- 2011-2018**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، سنة 2018/2017، ص 109.

[2]- بشير الكوت، **الوحدة الإفريقية في القرن العشرين**، مرجع سابق ذكره ، ص 118.

[3]- مرجع نفسه، ص 118

إذا فالوحدة الرئيسية للاتحاد وهي الدولة ، والتي من مجموعها يتكون الاتحاد الأفريقي هي وحدة رخوة وغير متماسكة ، وبالتالي فان الاتحاد الأفريقي قد يواجه هذا التحدي في أية لحظة ، في أية دولة أفريقية ، وفي المقابل يمكن القول بأن القادة الأفارقة قد أباحوا التدخل في الشؤون الداخلية عند الضرورة ، في أية دولة عضو يحدث بها ما يستوجب التدخل ، ولكن هل سيتحول الاتحاد إلى طرف يقف أو يقاتل إلى جانب طرف ما ضد طرف أبشر في دولة أفريقية ما ؟ بما يحمله ذلك من تأييد حكومة واستعداء معارضة أو تأيد قبيلة واستعداء أخرى؟[1]

ولا يعني ما سبق أن هذا التحدي هو مهمة مستحيلة أمام الاتحاد الأفريقي ولكنة مهمة تحتاج إلى معالجة أكثر من خلال وضع آليات مرنة ، قادرة على التعامل مع كل حالة من الحالات التي تتعرض فيها الدولة في أفريقيا للانحلال، وفي جانب أخر لابد من العمل على المدى الطويل في سبيل بناء مؤسسات المجتمع المدني في الدول الأفريقية ، ودعمها وتجاوز الدور العرقي والديني في وضع أسس الدولة الأفريقية .[2]

إن ضعف الإرادة السياسية لدى بعض الدول الإفريقية ومحدودية عدد دورات مؤتمر الاتحاد هي من التحديات السياسية التي تواجه الاتحاد الإفريقي، وهو ما سيتم تناوله في هذا المطلب من خلال تقسيمه إلى فرعين:[3]

الفرع الأول: ضعف الإرادة السياسية

إن من التحديات التي تواجه الاتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات الإقليمية ضعف الإرادة السياسية لدى بعض الدول الإفريقية، وانعدام الثقة بين الحكام واختلاف المصالح والتوجهات ، وعدم التحمس لنشر قوات من جيوشها في الدول التي تشهد نزاعات

[1]- بشير الكوت، **الوحدة الإفريقية في القرن العشرين**، مرجع سابق ذكره، ص 118.
[2]- مرجع نفسه ، ص ص 119.
[3]- نصيرة مهيرة، **التحديات التي تواجه الاتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات الإقليمية**، مرجع سابق ذكره ، ص 433.

إذ من الدروس المهمة في التكامل الإقليمي والمستمدة من نجاح تجربة الاتحاد الأوروبي، وجود نخبة سياسية تمتلك قناعات والتزامات مشتركة بالديمقراطية باعتبارها أساسا رصينا للتنمية والتعاون الاقتصادي على المدى البعيد. وعلى العكس من ذلك تماما، فإن التجربة الإفريقية تشير إلى أن النخب الإفريقية تقف عاجزة عن تقديم الأسس الإيديولوجية والاقتصادية اللازمة لتحويل القارة إلى بيئة حاضنة لدول ديمقراطية حديثة[1]

ويلاحظ أنه إذا كان من صلاحيات الاتحاد الإفريقي تعزيز المبادئ الديمقراطية والمؤسسات، والمشاركة الشعبية والحكم الرشيد، إلا أن الاتحاد لا يميل إلى تغيير النظام القائم في إفريقيا، وهو ما يتضح من مواقفه السلبية إزاء انتهاكات نظام الرئيس "روبرت موجابي" في زمبابوي، أو إزاء قرار إدانة الرئيس السوداني عمر البشير من قبل المحكمة الجنائية الدولية، والحجة لدى معارضي تسليم الرئيس السوداني إلى هذه المحكمة وهم الغالبية. هي كون التهمة غير مؤسسة، وتعبر عن الكيل بمكيالين في قضايا جرائم الحرب والإبادة الجماعية في القارة وفي العالم، وسينجر عن تطبيقها صراع دموي.[2]

الفرع الثاني: محدودية عدد دورات مؤتمر الاتحاد

هناك عفية عملية أمام تسوية النزاعات الإفريقية من طرف الاتحاد الإفريقي، تتمثل في عدد الدورات التي يعقدها الاتحاد، وهو دورتان (02) على أقصى تقدير في السنة، دورة عادية واحدة ودورة غير عادية بناء على طلب أي دولة عضو وبموافقة أغلبية ثلثي الدول الأعضاء ". وفي هذه الحالة تكون أمام احتمالين، إما أن لا يتم إصدار قرار عن الموتمر باتخاذ الإجراء المناسب للتسوية لعدم توفر شرط أغلبية الثلثين وإما أن القرار يصدر بالأغلبية ولكن يكون متأخرا وعليه فإن غياب الإرادة السياسية لدى بعض الدول الإفريقية

[1]- نصيرة مهيرة، **التحديات التي تواجه الاتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات الإقليمية**، مرجع سابق ذكره ، ص 433.
[2]- مرجع نفسه ص 433.

، وعدم موافقتها على قرار الموتمر باتخاذ الإجراءات المناسبة لتسوية النزاع في دولة عضو، بعرقل دور الاتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات الإقليمية[1]

وطبقا لذلك، لا يمكن للاتحاد أن يتدخل في أي دولة لتسوية أي نزاع، إذا لم يحصل مشروع القرار بالتدخل من جانب المؤتمر على أغلبية ثلثي الأعضاء على الأقل وهو ما بدا واضحا في أزمتي كوت ديفوار (2010) وليبيا (2011)، حيث أن تماطل الاتحاد الإفريقي عن التدخل في هاذين الصراعين مثلا دفع بالمجموعة الدولية وعلى رأسها مجلس الأمن للتدخل، ففي الأزمة الليبية تأخر الاتحاد الإفريقي عن اتخاذ قرار بالتدخل عندما قام النظام الليبي (نظام القذافي) باستخدام القوة ضد احتجاجات شعبية سلمية، تطالب بتغيير النظام الليبي بتاريخ 15 فيفري 2011، وجاءت المبادرة متأخرة من جانب الاتحاد الإفريقي، الذي شكل لجنة للنظر في الوضع في ليبيا، وذلك أسبوع قبل صدور قرار مجلس الأمن رقم (1973)، الذي أنشأ فيه منطقة حظر الطيران فوق ليبيا. ومنح تفويض للحلف الأطلسي للتدخل في الأزمة الليبية[2]

وقد أثار هذا التدخل تساؤلات بشأن عدم اتخاذ المؤتمر أي قرار للتدخل في نزاع داخلي. ويذهب البعض إلى أن السبب الرئيسي لهذا الموقف هو مشكل تمويل هذا التدخل، بالنظر إلى تردد الدول الأعضاء في الاتحاد في المساهمة في تمويل عمليات[3]

المطلب الثالث: التدخل الأجنبي

أدت التدخلات الخارجية إلى تعطيل عملية التسوية وحدوث انقسامات داخل صفوف المعارضة ذاتها، مما أدى إلى تعقيد النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتحوله إلى مزيج من حربأهلية داخلية بين الحكومة والمعارضة وبين جماعات المعارضة بعضها

[1]- مرجع نفسه ، ص 434.

[2]- نصيرة مهيرة، **التحديات التي تواجه الاتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات الإقليمية**، مرجع سابق ذكره ص 434.

[3]- مرجع نفسه ، ص 434.

البعض، وحروب إقليميةكما يمكن حصر أنواع التدخل الخارجي في النزاعات الإفريقية في ثالثة أشكال رئيسية

1 . التدخل الخارجي من خلال الدعم التسليحي و الاقتصادي:

شهدت جميع النزاعات الإفريقية هذا الشكل من التدخل الخارجي، حيث حصلت النظم الحاكمةوجماعات المعارضة على الدعم التسليحي والاقتصادي الخارجي من أجل تعزيز قدراتها علىالصمود في النزاع، ففي معظم دول القارة الإفريقية تتسم القوات المسلحة بقلة العدد وضعفالتسليح وتدني مستوى التدريب كما أنها ال تستطيع أن تفرض سيطرتها على معظم أراضي الدولة، مما يجعلها عاجزة عن إدارة نزاع داخلي طويل الأمر الذي يدفعها إلى السعي للحصول على السالح والدعم الاقتصادي من الدول الأخرى الصديقة، وبالمثل فإن جماعات المعارضة تسعىبناء قدرة عسكرية كافية من خلال الاعتماد على الدعم الخارجي لمواجهة القوات الحكومية، ونذكر على سبيل المثال حصول حركة يونيتا المعارضة في أنجولا على الدعم الاقتصادي والسالح منالولايات المتحدة الأمريكية وجنوب إفريقيا، بينما حصلت الحكومة الأنجولية على نفس الدعم منالاتحاد السوفيتي، فالحكومات وجماعات المعارضة المشاركة في هذه النزاعات كانت تجد نفسهابالضرورة في حاجة إلى الحصول على الدعم الاقتصادي والسالح من الخارج، أضف إلى ذلكأنالجماعات المتنازعة تتنافس

على كسب التأييد الخارجي في حين أن الأطراف الخارجية تقدمالدعمحسب موقفها من هذا النزاع وتحقيقا لمصالحها الذاتية[1]

2 – التدخل الخارجي المباشر في النزاعات الإفريقية:

شهدت بعض النزاعات الإفريقية تدخلا مباشرا من جانب القوى الإقليمية أو الدولية إلى جانبطرف محدد من الأطراف المتنازعة، حيث وجدت هذه القوي أن السبيل الوحيد لضمان مصالحهاوللتحكم في مسار القتال يتمثل في التدخل المباشر، وقد وقعت حالة التدخل العسكري المباشر فيالنزاعات الإفريقية خلال فترة الحرب الباردة والملاحظ أن هذا التدخل لم يحدث قط من جانبالقوتين الأعظم أنذاك بل كان يتم من خلال قوات إقليمية

[1]- ازياني كلثوم مرجع سابق ذكره ص87

أو دولية أخرى، وكان هذا الموقف عائداإلى خشية كل قوة عظمى منهما من أن يثير تدخلها العسكري المباشر ردود أفعال دولية أو إقليميةعنيفة، ولذلك فإنهما مارسنا تدخلا بالوكالة عن طريق قوى إقليمية أو دولية أخرى، وبشكل عام فانأبرز حالات النزاعات التي شهدت تدخلا عسكريا خارجيا مباشرا تتمثل في أنجولا أوغندا وتشادوالمحاولات الانفصالية في زائير سابقا وإقليم شابا في الستينات والسبعينات[1]

3 – التدخل الخارجي لأغراض حفظ السلام

يتمثل الشكل الثالث للتدخل الخارجي في النزاعات الإفريقية في التدخل لأغراض وهو حفظ السلام،نوع من التدخل تقوم به منظمات إقليمية أو دولية أو دول كبرى نيابة عن الأمم المتحدة لحين استكمال عملية تشكيل القوات الأممية التي سوف تقوم بالتدخل في الدولة التي تشهد نزاعا. " يكون التدخل في هذه الحالة هادفا إلى وقف النزاع المسلح وحماية المدنيين ووقف تدفق اللاجئينإلى الدول المجاورة، إضافة إلى إيصال المساعدات الأجنبية إلى المدنيين المتضررين في مناطقالقتال، والحقيقة أن الأغلبية العظمى من النزاعات في إفريقيا شهدت تدخلا من جانب الأمم المتحدة، إلا أن هناك أربع حالات كان التدخل فيها أكثر بروزا من غيرها هي: الكونغو الديمقراطية، الصومال، رواندا، و موزمبيق، في حين شهد النزاع في ليبيريا تدخلا من جانب منظمة إقليمية هي الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا هي الأكواس[2]

[1]- حماد مجدي، **"محددات الصراع الدولي في القارة الإفريقية"**، السياسة الدولية، عدد 41، أكتوبر 2011.

[2] -(Romain) Esmanjaud et (Benedikt) Franke, « Qui s'est approprié la Afrique », Revue internationale et gestion de la paix et de la sécurité en.strategique, n° 75, automne 2009, p42

خاتمـــــــــــة

خاتمة

نستخلص من ما ماسبق بان منظمة الوحدة الإفريقية التي لعبت دورا مهما في تحرير بلدان إفريقيا لم تعد الوعاء المناسب لإعلان الرؤساء الأفارقة بأن منظمة الوحدة الإفريقية التي لعبت أدوارا مهمة في تحرير بلدانهم لم تعد تمثل الوعاء المناسب لتحقيق طموحات القارة في الاستقرار والتنمية، لذلك كان لابد للدول الإفريقية من إنشاء كيان جديد بأهداف ومبادئ وأجهزة جديدة يكون بديلا لمنظمة الوحدة الإفريقية، ويكون قادرا على مواجهة التحديات التقليدية التي عانت منها المنظمة، والحديثة التي فرضتها التحولات على الساحة الدولية، لذا كان إنشاء الاتحاد الإفريقي إجابة افريقية صريحة على التحديدات التي تفرضها العولمة.

أن الاتحاد الإفريقي قد سئل القريب الصناعات الواقعية الممكنة لطموحات الواسعة للقادة الأفارقة الذين فأتوا باع نشاء ولايات منحدة افريقية حيث عكس اتحاد الإفريقي نوعا من النزوح الوحدوي الذي يتناسبه وظروف القارة الأفريقية حيث حرص على وحدة القارة وتنميتها وزرع السلم والأمن والاستقرار وصولا إلى تحقيق التكامل القاري في مختلف الميادين من بين أهداف مؤسسات الاتحاد الأفريقي الأساسية تسريع وتسهيل الانتاج السياسي والاجتماعي الاقتصادي للدارة، وتلك لتعزيز مواقفافريفيا مشتركة بشان القضايا التي تهم القارة وشعوبها، ومساندة الديمقراطية يعتبر تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة هو أحد أهم أهداف الاتحاد الأفريقي، و الحل السلمي للنزاعات بين الدول الأعضاء فنقول أن دور الاتحاد الإفريقي في تحقيق السلم والأمن والاستقرار في القارة الأفريقية ، جابها بدعم الدبلوماسية المبذولة لحفظ السلام وردع العنوان، وإعمال حق الدفاع الشرعي من خلال إرسال البعثات والموفون إلى بؤر التوتر في القارة ، كما أن طبيعة الصراعات والتي أصبحت أغلبها صراعات داخلية عززت من تعاظم دور الاتحاد الإفريقي، في وضع قرارات للوصول إلى احل سلمي في الشراء المالي، هكذا

أصبح اصاعث سبل جنية مفتوحة لإحلال السلم والأمن في القارة الأفريقية في كل الاتحاد الأفريقي وما يطرحه من منهج جديد في هذا الشأن فعلى سبيل المثال الوساطة . التي اعتبرها الاتحاد الية مهمة لتسوية النزاعات الأفريقيةو أخيرا حمل القانون التأسيسي مفتاحا مهما يمكن من خلاله بناء نظام إفريقي فعال للأمن خاصة عن طريق وضع سياسية دفاعية قارية مشتركة. ان هذا التحول يحقق الملا جميلا لكل الذين يهتمون بالقارة الإفريقية ويحملون هموما ، غير أن هذه الأعمال تحتاج إلى الأوردة السياسية الإفريقية لبناء نظام مؤسسي قاري فعال وقادر على نقل إفريقيا بحق من حالة الصراعات وتقدم الاستقرار إلى مر السلام والأمن الشولين.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب :

- **الكتب باللغة العربية:**

1) (جيمس) دورتي و(روبرت) بالستغراف، النظريات المتضاربة في العالقات الدولية، ترجمة: د.وليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، طبعة 7 ،
2) (ربيع) عبد العاطي عبيد، دور منظمة الوحدة اإلفريقية و بعض المنظمات أألخرى في فض المنازعات، دار القومية العربية للثقافةوالنشر ، القاهرة 2012
3) (غاستون) بوتول و (رينيه) كارير، تحدي الحرب: 2471 –2747 قرنان من الحروب والثورات، ترجمة: هيثم كيالني ،دار طالس، سوريا،1988
4) اينس أكسلر شوالاء الاتحاد الإفريقي وإدارة النزاعات (تحدي التسوية الدولية لما يحدث داخل الدول وما هو خارج النطاق القومي) ، ترجمة فيلود الكابخ. في البشير علي الكوت. الاتحاد الإفريقي أسولف خماخي). اللمة الأولى، الركر العالمي الدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، بنفي اليبيا)- 2005.
5) بدر حسن الشافعي، تسوية الصراعات في إفريقيا (نموذج الايكواس)، القاهرة : دار النشر للجامعات، 2009.
6) البشير الكوت، المنظمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا دراسة للأبرز المنظمات، ليبيا : المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر،2008.
7) التداخل والتواصل ــ أوراق المؤتمر العلمي لملتقي الجامعات الإفريقية ، الكتاب الثاني ، يناير 2006م

8) ثامر كامل الخسرجي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، الأردن، دار مجدلاوي لليشر، 2005

9) حسين قادري،النزاعات الدولية دراسة وتحليل، منشورات خير جليس:الجزائر،2007

10) رانيا حسين خفاجة ، الخبرة الإفريقية في إعادة الأعمار والتنمية في أعقاب انتهاء الصراعات: روبية تقوميه ، ورقة بحثية عرضت خلال ورشت عمل المنظومة الإفريقية لإعادة الاعمار والتنمية في مرحلة ما بعد الصراع وعلاقتها بالسياق الأممي لبناء واستدامة السلام ، جامعة القاهرة: معهد الدراسات والبحوث الإفريقية ، ماي 2017

11) سالم محمد الزبيدي، **الاتحاد الإفريقي في ظل النظام الدولي، اللجنة الشعبية العامة للثقافة. طرابلس (ليبيا)**. 2006.

12) سامي ابراهيم الخسهدار،إدارة الصراعات وفض المىازعات إظار هظري، قعر :مركس جسيرة للد راسات، 2014

13) صالح يحي الشاعري، تسوية النزاعات الدولية سلميا، (مصر، مكتبة مدبولي، ط 2 ،1881

14) عبد المجيد خليفة الكوت، **منظمة الاتحاد الإفريقي: من منظور السياسة ا الخارجية الليبية**،الطبعة الأولى ، الدار الجامعية للنشر و التوزيع والطباعة، غريان (ليبيا)، 2008

15) عبد الىاصر جىدلي، التنظير في العلا قات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، الجسائر: دار الخلدوهية لليشر ،2007

16) علي عودة العقابي ،العلاقات السياسية الدولية " دراسة في الأصول و النظريات"،)ظرابلس : الدار الجماهيرية لليشر والحوزيع والإعلان ،1996

17) كمال حماد، النزاعات الدولية دراسة قانونية دولية في علم النزاعات، (بيروت: الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 2 ،س.م.م ،2991

18) مارتن غريفيش وتيرى أوكاالهان، المفاهيم الأساسية في العالقات الدولية، دبي:1881 مركز الخليج للأبحاث، ط2،

19) محمد أحمد عبد الغفار ، فض النزاعات فى الفكر والممارسة الغربية ، الكتاب الأول ، الخرطوم دار عزه للنشر 2011م

20) ناصف يوسفحتي، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، الأردن.

21) ناصف يوسف حيت، النظرية في العالقات الدولية ، بريوت:دار الكتاب العريب، الطبعة 1 ،1985

22) هالة جمال ثابت،" الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا وإدارة الصراع في المنطقة "، في التكامل الإقليمي في إفريقيا–روي و أفاق، تحرير محمد عاشور واحمد على سالم ، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية ،2005.

ثانيا :النصوص القانونية:

1) المادة 4(ج) من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي لعام 2000 على: "حق الاتحاد في التدخل في دولة عضو طبقا لمقرر المؤتمر في ظل ظروف خطيرة متمثلة في جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية".

2) المادة 4(ي) من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي لعام 2000 علي: "حق الدول الأعضاء في طلب التدخل من الاتحاد لإعادة السلام والأمن.

ثالثا: المذكرات الجامعية:

1) إدريس عملية الإرهاب في افريفيا دراسة في المغامرة والبات مواعينية، رسالة ماجستير جامعة الجزائرة، كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011.

2) اساسي نجاة، "إدارة الأزمات الإفريقية على ضوء أحكام القانون الدولي"، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق قسم القانون العام) ،2014/2015.

3) آمنة زويد، دور الإتحاد الإفريقي في حل النزاعات الإفريقية –دراسة حالة الصومال–،مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة.

4) ذهيبة بوكسيل، غيلاس لرول، دور المنظمات الإقليمية في تسوية النزاعات الإفريقية – الإتحاد الإفريقي أنموذجا– 2011–2018، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، سنة 2018/2017.

5) زياني كلثوم ،الاتحاد الافريقي وتسوية النزاعات،مذكرة انسان شهادة الماجستير تخصص دبلوماسية وتعاون دولي .

6) سمية بلعيد وطيح معاك التنمية والعلم الرك– الا وحى پ لاع الحكم في بريف (جامعة قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ،2006/2007.

رابعا: المنتديات:

1) عبد المنعم من طيور الحر، دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية النزاعات المسلحة "دراسة الحالة دارفور"، إبط) – منتدى القانون الدولي، جامعة القاهرة، الناصرة 2011

خامسا: المقالات والمجلات.

1) (جاك ماريل) نزوانكو، " إفريقيا و الديمقراطية "، المجلة الدولية للعلوم االجتماعية، عدد 729 ،ماي 1999.

2) أبوعلام ب، معاهدة عدم الاعتداء والدفاع المشترك للاتحاد الإفريقي: الجزائر توقع على الاتفاقية ، مجلة الجيش، العدد 511 ،2006.

3) احمد إبراهيم محمود، الأمن الإقليمي في إفريقيا : نظرة تقيمي"، السياسية الدولية، العدد 169، جويلية 2007.

4) إكرام محمد صالح حامد، مجلس السلم والأمن الإفريقي: التكوين والأدوار، سلسلة قضايا إفريقية، المركز العالي للدراسات الإفريقية، القارة (مصر)، العدد 04، نوفمبر 2007.

5) جمال طه على دور المنظمات الإقليمية الإفريقية في حل وتسوية العتق السياسي في الدول الإفريقية "، مجلة السياسية الدولية ، العدد: 23، الجامعة المستنصرية، 2013، ص7. مهند النداوي.

6) حمدي عبد الرحمان حسن، الاتحاد الإفريقي والنظام الأمني الجديد إفريقيا، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث إستراتيجية، أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة)،العدد 162،2011.

7) فوزية خدا كرم عزيز، "النيباد: توجه جديد للتنمية في افريقيا ، " مجلة العلوم السياسية، العدد :،301كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ،2013.

8) مجدي حماد، "محددات الصراع الدولي في القارة إلفريقية"، السياسة الدولية، عدد 41 ،أكتوبر 2011.

9) نصيرة مهيرة، التحديات التي تواجه الاتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات الإقليمية، مجلة الحقوق والحريات، المجلد 09، العدد 02، سنة 2021.

سادسا :المواقع الالكترونية:

1) Kenneth OMEJE, Conflicts in West Africa, http://www.bmlv.gv.at/pdf_pool/publikationen/sorting_out_the_ mess_conflicts_west_ africa_k_omeje.pdf.Consulté le 11-

ديفيد ج فراوسيس ،"منهجية تحليل النزاع في افريقيا إسهامات هظرية.

2) مهدي دهب حسن دهب، الاتحاد الإفريقي والإصلاح السياسي في إفريقيا: الواقع والمأمول، متحصل عليه من الموقع /121437891578/ ttp://dspace.ia.edu.sabitstream

الاتحاد%20افرىقى %20النهائي

3) التكامل الإقليمي كالية لتعزيز السلم والأمن في أفريقيا عن موقع:

http://new.sis.gov.eg/Ar/Story

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

شكر وتقدير

إهداء

الفـــــــــــهـــــــــــرس

مقدمة.....02

الفصل الأول :النزاعات في القارة الإفريقية.....11

المبحث الاول : طبيعة النزاعات في افريقيا.....11

المطلب الأول :تعريف النزا ع.....12

المطلب الثاني :انواع وخصائص النزاعات.....14

المبحث الثاني :اسباب النزاعات الإفريقية.....21

المطلب الأول :أسباب داخلية.....22

المطلب الثاني :أسباب داخلية.....29

الفصل الثاني: أنماط وآليات تفعيل المؤسسات الإفريقية.....38

المبحث الأول:مبادرات الاتحاد الإفريقي لحل النزاعات الإفريقية.....39

المطلب الأول:الاتفاقيات الأمنية والدفاعية في الاتحاد الإفريقي.....39

المطلب الثاني:إنشاء جيش إفريقي موحد.....41

المطلب الثالث:إقرار البروتوكول المكمل للاتفاقية الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب....43

المطلب الرابع: استراتيجية النيباد في النزاعات..... 45

المبحث الثاني:آليات مجلس السلم والأمن الإفريقي.....47

المطلب الأول:أهداف مجلس السلم والأمن الإفريقي.....48

المطلب الثاني:هياكل مجلس السلم والأمن الإفريقي.....48

المبحث الثالث:المنظمات الفرعية.....52

المطلب الأول:آلية حل النزاعات في إطار السادكو في إطار الايكواس.....54

المطلب الثاني:آلية حل النزاعات في إطار الايكاس* (ECCAS):.....58

المطلب الثالث: آلية حل النزاعات في إطار الكوميسا * (COMESA).....59

المطلب الرابع:ألية حل النزاعات في إطار الإيجاد * (IGAD):.....60

المبحث الرابع: تحديات تحقيق السلم والأمن في إفريقي.....62

المطلب الأول: التحديات الأمنية.....62

الفرع الأول: عدد وتنوع الصراعات.....62

الفرع الثاني: هشاشة لوضع الأمني والتركيبة القيلية لبعض الدول الإفريقية.....66

المطلب الثاني: التحديات السياسية.....69

الفرع الأول: ضعف الإرادة السياسية.....71

الفرع الثاني: محدودية عدد دورات مؤتمر الاتحاد.....72

المطلب الثالث: التدخل الأجنبي.....73

خاتمة 77

قائمة المصادر والمراجع.....80

فهرس المحتويات.....87.

ملخص الدراسة:

الكلمات المفتاحية: